

البنك الدولي



منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا

الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران

العدد 5 يوليو/تموز 2015



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي
الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران

هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذا التقرير. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة في أي خريطة في هذا التقرير أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها. وليس بهذه الوثيقة ما يشكل أو ما يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحو محدد.

الحقوق والإذن بالطبع والنشر



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي، (CC BY 3.0): <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo>. وبموجب هذا الترخيص يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل لصاحبه – يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: شانتا ديفاراجان وليلي متقي. 2015 "الأثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران" الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (يوليو/تموز)، البنك الدولي، واشنطن.

Doi: 10.1596/10.1596/ 978-1-4648-0702-2 الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0. IGO.

الترجمات – إذا قمت بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

الاقتباسات – إذا قمت بالاقتباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. والمسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس تقع حصراً على كاتب الاقتباس أو كاتبه، ولا يُقرها البنك الدولي.

المحتوى المملوك للغير – لا يمتلك البنك الدولي بالضرورة كلاً من مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مكوّن منفرد مملوك للغير أو جزء منه واردة في هذا العمل بحقوق الغير. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام مكوّن من هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن الأمثلة على المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي على العنوان التالي: 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، فاكس: 202-522-2625، بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org

978-1-4648-0702-2

ISBN (نسخة إلكترونية): 10.1596/ 978-1-4648-0702-2 DOI:

صورة الغلاف: ©iStock

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي
الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران

شكر و تقدير

هذا الموجز هو نتاج عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي. وهو مكمل لتقرير المتابعة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يصدره مرتين سنويا البنك الدولي مع مراجعة آنية باستخدام بيانات شديدة التواتر للبلدان المختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أعد التقرير ليلي متقي (الخبير الاقتصادي في البنك الدولي) مع إسهامات من إيلينا إيانكوفيتشينا وهادي صالح إصفهاني بتوجيه من شانتا ديفاراجان (رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). ونود وقدم يوسف كيندربيجو مساعدة بحثية، وإيزابيل تشال دابي وناتالي لينوبل بيانات ممتازة ومساندة إدارية. أن نعرب عن امتناننا أيضا لعبد الله سي وفاروخ إقبال لما قدما من ملاحظات قيمة.

جدول المحتويات

1..... أبرز الملامح

3..... الآثار العالمية

3..... أسعار النفط

5..... التجار الثنائية

8..... الاستثمار الأجنبي المباشر

10..... الآثار على الصعيد القومي

10..... الاقتصاد الكلي

12..... القطاعات الاقتصادية

13..... سوق العمل

16..... إدارة العائدات الاقتصادية المفاجئة

19..... ثبت المراجع

المرفقات

20..... المرفق 1. إعداد نموذج عالمي لرفع العقوبات عن إيران

23..... المرفق 2. تقدير خسائر إيران من عائدات التصدير بسبب العقوبات

26..... المرفق 3. إمكانيات إيران لتنمية الصادرات بعد رفع العقوبات

الإطارات

2..... الإطار 1. التسلسل الزمني للعقوبات الدولية على إيران

18..... الإطار 2. تجربة إيران في التعامل مع العائدات النفطية المفاجئة

الأشكال

3..... الشكل 1. صادرات إيران من النفط الخام والمكثفات

5..... الشكل 2أ. أكبر عشرة بلدان متلقية للصادرات الإيرانية

6..... الشكل 2ب. أكبر عشرة بلدان مصدرة للواردات الإيرانية

9..... الشكل 3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيران، حسب القطاع

11..... الشكل 4. وضع الاقتصاد الكلي في إيران

13..... الشكل 5. إنتاج السيارات، بالآلاف

الجدول

7..... الجدول 1. خسائر إيران من عائدات التصدير بسبب العقوبات الدولية خلال الفترة 2012-2014

12..... الجدول 2. النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي، نسبة مئوية

15..... الجدول 3. اتجاهات سوق العمل حسب النوع في إيران

جداول المرفقات

24..... الجدول 1 بالمرفق. تقدير النتائج للصادرات

25..... الجدول 2 بالمرفق. تقدير النتائج للواردات

29..... الجدول 3 بالمرفق. مؤشرات الاقتصاد الكلي في إيران

أشكال المرفقات

21..... الشكل 1 بالمرفق. آثار رفع العقوبات على أسعار النفط

27..... الشكل 2 بالمرفق. مقاصد الصادرات الإيرانية

أبرز الملامح

شهد شهر يوليو/تموز، الذي جرت العادة أن يكون شهراً هادئاً قبل عطلات أغسطس/آب، أحداثاً غير عادية أثّرت في الاقتصاد العالمي هذا العام. أولاً، كانت أزمة ديون اليونان، والاستفتاء على شروط خطة الإنقاذ المالي للبلاد، وما تبعه من مفاوضات بشأن تخفيف أعباء الديون. ثُمّ انهارت الأسعار في سوق الأسهم بالصين نحو 30 في المائة من ذروتها التي سجلتها في منتصف يونيو/حزيران، فأدّكى ذلك المخاوف من أن يكون ببطء النمو أشدّ مما أشارت إليه التوقعات. وأخيراً، توصّلت إيران والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا (مجموعة 1+5) إلى اتفاق في 14 يوليو/تموز 2015، يقيد من النشاط النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران (الإطار 1). يتنبّع هذا العدد من الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الآثار الاقتصادية لذلك التطوّر الأخير - وهو رفع العقوبات عن إيران - على سوق النفط العالمية، وعلى شركاء إيران التجاريين، وعلى الاقتصاد الإيراني.

وسيكون أبرز التغيّرات هو عودة إيران إلى سوق النفط. إذ تذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن إضافة مليون برميل يومياً من صادرات إيران إلى المعروض، مع افتراض عدم صدور استجابة إستراتيجية من مُصدّري النفط الآخرين، سيؤدي إلى انخفاض أسعار النفط 14 في المائة أو 10 دولارات للبرميل في عام 2016. وسيستفيد من ذلك مُستوردو النفط ومنهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أمّا مُصدّرو النفط ولاسيما بلدان الخليج فسوف يتضررون.

ثانياً، حالما يتم تخفيف العقوبات والقيود المفروضة على المعاملات المالية، ستنمو تجارة إيران التي كانت قد تراجعت بالقيم المطلقة وتحوّلت بعيداً عن أوروبا متجهةً نحو آسيا والشرق الأوسط. وتُظهر تقديرات البنك الدولي أن العقوبات قلّصت صادرات إيران بما قيمته 17.1 مليار دولار في السنوات 2012-2014، أو ما يُعادل 13.5 في المائة من مجموع الصادرات في تلك الفترة. ويشير تحليلنا إلى أن البلدان التي ستشهد بعد رفع العقوبات أكبر زيادة في التجارة مع إيران تشمل بريطانيا والصين والهند وتركيا والمملكة العربية السعودية.

وثالثاً، سيتلقّى الاقتصاد الإيراني الذي يمر بحالة كساد منذ عامين دعماً كبيراً من زيادة العائدات النفطية - تذهب التقديرات المحافظة إلى أنها بلغت نحو 15 مليار دولار في السنة الأولى - وتراجع تكلفة التجارة. وفضلاً عن ذلك، تشير بعض التقديرات إلى أن إيران تملك نحو 100 مليار دولار من الأموال المُجمّدة في الخارج (شاملة استثمارات في مشروعات نفطية في الخارج)، ومن هذه الأموال 29 مليار دولار من أصول البنك المركزي، وسيتم الإفراج عن العائدات النفطية عقب رفع العقوبات مباشرةً. وأخيراً، من المُتوقّع أن يتعافى الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي انخفض بمليارات الدولارات في أعقاب تشديد العقوبات عام 2012. ومنذ التوصل إلى الاتفاق الإطار في أبريل/نيسان 2015، أبدت بعض الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات بالفعل بعض الاهتمام، لا سيما في قطاعي النفط والغاز. ويتوقّع البنك الدولي أن يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية المطاف إلى ما بين 3 - 3.5 مليار دولار في غضون عامين، أي ضعفي مستواه عام 2015، ولكن أقل من ذروته التي سجّلها عام 2003.

وبالإضافة إلى ببطء النمو، شهد الاقتصاد الإيراني تحولاً هيكلياً خلال فترة العقوبات، وسجّلت قطاعات النفط والسيارات والتشييد والخدمات المالية أكبر تراجع. وحالما تُرْفَع العقوبات من المحتمل أن تشهد هذه القطاعات نمواً في الناتج.

الإطار 1. التسلسل الزمني للعقوبات الدولية على إيران

نوفمبر/تشرين الثاني 1979 – الولايات المتحدة تفرض أول عقوبات على إيران حيث حظرت الواردات من إيران وجمدت 12 مليار دولار من الأصول الإيرانية.
مارس/آذار 1995 – منع الشركات الأمريكية من الاستثمار في قطاع النفط والغاز الإيراني والتجارة مع إيران.

إبريل/نيسان 1996 – الكونجرس يصدر قانونا يطالب الحكومة الأمريكية بفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر أكثر من 20 مليون دولار سنويا في قطاع الطاقة.

ديسمبر/كانون الأول 2006 – مجلس الأمن الدولي يفرض عقوبات على تجارة إيران في مواد وتكنولوجيا ذات علاقة بالنشاط النووي ويجمد أصول أفراد وشركات.

أكتوبر/تشرين الأول 2007 – الولايات المتحدة تعلن عقوبات شاملة جديدة ضد إيران، هي الأشد من نوعها منذ عام 1979. ومجلس الأمن الدولي يشدد العقوبات التجارية والاقتصادية على طهران.

يونيو/حزيران 2010 – مجلس الأمن الدولي يفرض جولة رابعة من العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، بما في ذلك تشديد القيود المالية وعقوبات موسعة على تصدير السلاح إليها.

يناير/كانون الثاني 2012 – الولايات المتحدة تفرض عقوبات على البنك المركزي الإيراني فيما يتعلق بعائدات تصدير النفط. وإيران تهدد بمنع شحن النفط عبر مضيق هرمز.

يونيو/حزيران 2012 – الولايات المتحدة تحظر على بنوك العالم إبرام معاملات نفطية مع إيران، وتستثني سبعة عملاء رئيسيين، الهند وكوريا الجنوبية وماليزيا وجنوب أفريقيا وسري لانكا وتايوان وتركيا، من العقوبات الاقتصادية مقابل خفض وارداتها من النفط الإيراني.

يوليو/تموز 2012 – بدء سريان مقاطعة الاتحاد الأوروبي لصادرات النفط الإيراني.

أكتوبر/تشرين الأول 2012 – العملة الإيرانية، الريال، نهبط إلى مستوى قياسي مقابل الدولار الأمريكي، حيث فقدت 50 في المائة من قيمتها منذ عام 2011. وبلدان الاتحاد الأوروبي تعلن مزيدا من العقوبات على إيران حيث تركز على البنوك والتجارة واستيراد الغاز فضلا عن تجميد أصول أفراد وشركات تزود إيران بالتكنولوجيا.

نوفمبر/تشرين الثاني 2013 – إيران توافق على تقييد تخصيص اليورانيوم أكثر من 5 في المائة وتزويد من إمكانية وصول مفتشي الأمم المتحدة إلى المنشآت النفطية مقابل تخفيف العقوبات بما قيمته 7 مليارات دولار وذلك في محادثات مجموعة 1+5 – الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا والصين وفرنسا وألمانيا في جنيف.

أبريل/نيسان 2015 – إيران والاتحاد الأوروبي يتوصلان إلى اتفاق إطاري نووي ويحدد اتفاقا نهائيا في يوليو/تموز 2015 يصاحبه رفع عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عن إيران.

14 يوليو/تموز 2015 – القوى العالمية تتوصل إلى اتفاق مع إيران على تقييد النشاط النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات.

20 يوليو 2015 – وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع على اتفاق 14 يوليو.

المصدر: مصادر إعلامية دولية.

وتتضمن كل هذه التغيرات التي طرأت على الاقتصاد تحويلاً للموارد من استخدام إلى آخر. وأبرز جوانب تخفيف العقوبات هو أنه يُسهّل تحويل الموارد إلى حيث تكون أكثر إنتاجية، ومن ثمّ يصبح الاقتصاد قادراً على الإنتاج بمزيد من الكفاءة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنتج إيران الآن وتصدر تلك السلع التي تتمتع بميزة تنافسية فيها، وتستورد خلاف ذلك من السلع. وباختصار، يمكن النظر إلى تخفيف العقوبات بوصفه عائدات اقتصادية غير متوقعة للاقتصاد الإيراني. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن حجم هذه العائدات غير المتوقعة يعادل زيادة في الرفاهة بقيمة 13 مليار دولار أو 2.8 في المائة من مستويات الرفاهة الحالية. ولكن يجب إدارة هذه العوائد إدارة سليمة حتى تتسم فائدتها بالاستمرارية للمواطنين، شأنها في ذلك شأن كل الأرباح غير المتوقعة. وعلى الأخص، مع ظهور أثر عائدات النفط في تحريك عجلة الاقتصاد، سيرتفع سعر صرف العملة. ومن شأن ذلك أن يقلل تكلفة الواردات، لكنه سيُضعف أيضاً قدرة الصادرات غير النفطية على المنافسة. وخلال أوائل العقد الأول من القرن الحالي، حين قفزت أسعار النفط (ولم تكن العقوبات مفروضة)، شهدت إيران هذه الظاهرة. وتضرّر الكثير من صناعات التصدير. وفي الواقع، إن الصناعات الوحيدة التي استفادت كانت البتروكيماويات والكيماويات التي تلقت دعماً كبيراً، ومن ذلك دعم استهلاكها من الوقود. ومع رفع العقوبات، تتاح للحكومة الإيرانية فرصة لوضع إطار للسياسات يُمكن

الاقتصاد من تحقيق أقصى استفادة من هذه العائدات غير المتوقعة وبوضع الاقتصاد على طريق نمو اقتصادي مستدام.

الآثار العالمية

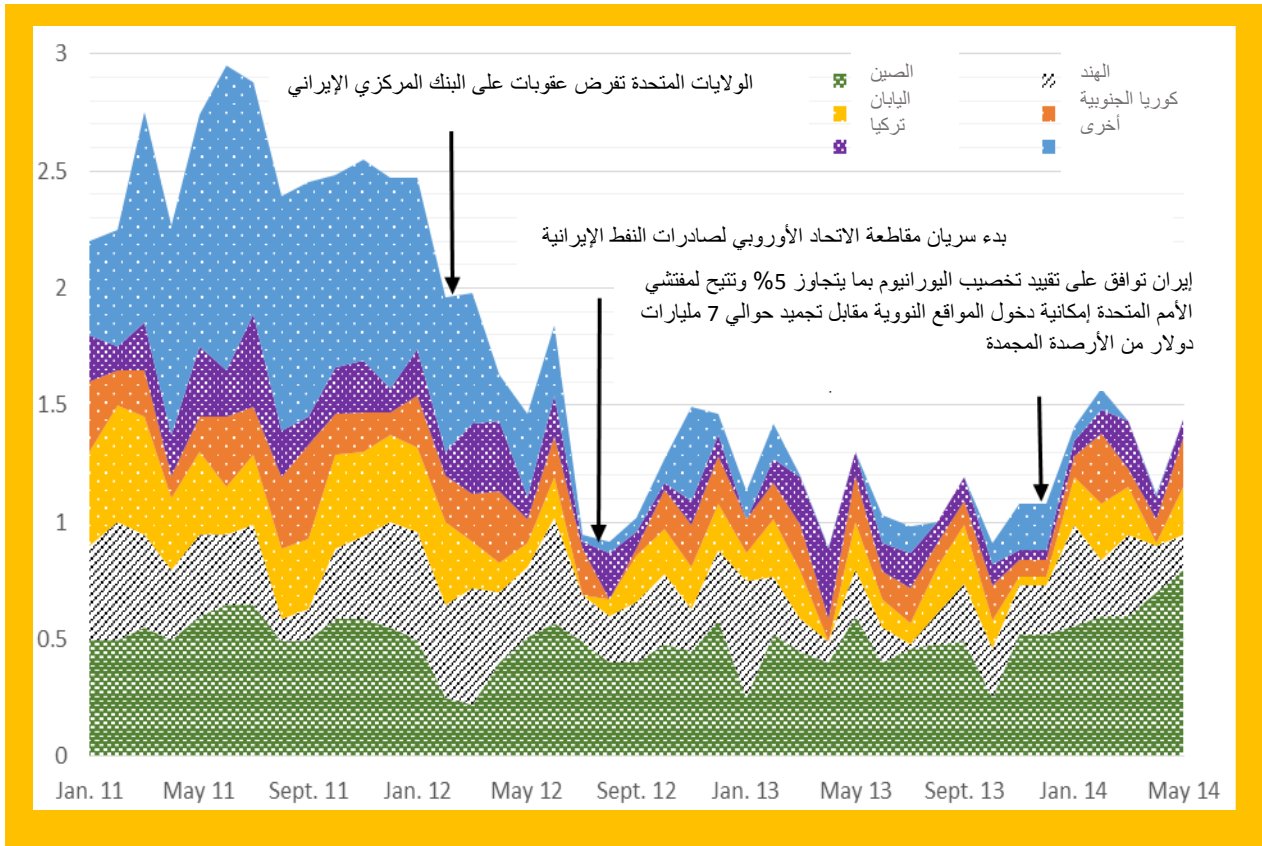
إن إلغاء العقوبات عقب التوصل إلى الاتفاق النووي يوم 14 يوليو/تموز 2015 وافتتاح الاقتصاد الإيراني سيؤثران على الاقتصاد العالمي عبر قناتين اثنتين: أسعار النفط العالمية، و(2) التجارة الثنائية.

أسعار النفط

إن تشديد العقوبات عام 2012 بما في ذلك حظر شراء ونقل النفط الخام والغاز الطبيعي من إيران إلى الاتحاد الأوروبي قد أثر بشكل واضح على قطاع النفط في إيران. ففي عام واحد تقلصت صادرات إيران النفطية من 2.8 مليون برميل يوميا في يوليو/تموز 2011 إلى ما دون مليون برميل يوميا في يوليو/تموز 2012 (الشكل 1). وكان السبب في نصف الانخفاض في الصادرات النفطية هو مقاطعة الشركات الأوروبية للنفط الإيراني. أما النصف الآخر فجاء من تراجع مشتريات البلدان الآسيوية (انظر الإطار 1). فقد أعاق الحظر المفروض على تأمين الشركات الأوروبية شحنات النفط الإيراني مبيعات الخام من إيران لجميع عملائها.

الشكل 1. صادرات إيران من النفط الخام والمكثفات

مليون برميل يوميا



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

منذ عام 2014، ومع التخفيف الجزئي للعقوبات، عادت الصادرات النفطية إلى الارتفاع بشكل طفيف حيث وجدت بلدان خارج الاتحاد الأوروبي بدائل لتغطية التأمين الذي كانت تقدمه شركات الاتحاد الأوروبي. فقد أصدرت بعض البلدان الآسيوية ضمانات سيادية للسفن التي تنقل الخام والمكثفات من إيران. وبدأت الصين والهند أيضا قبول ضمانات إيرانية على السفن التي تنقل النفط إلى مصافيهما. وأكبر المشتري للخام والمكثفات من إيران هم الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتركيا. ومع ذلك لم تصل الصادرات الإيرانية إلى مستويات ما قبل العقوبات (الشكل 1).

لكن إيران تستطيع زيادة صادراتها النفطية تدريجيا بعد إبرام الاتفاق النووي ورفع العقوبات. وفي حين أن الأمر سيستغرق بعض الوقت لاستئناف إنتاج النفط بسبب نقص الاستثمارات في هذا القطاع فإن معظم المراقبين يتوقعون أنه في فترة تتراوح بين 8 أشهر و12 شهرا يمكن أن تصل صادرات إيران من النفط الخام إلى مستويات ما قبل عام 2012. ويعني هذا طرح مليون برميل إضافية يوميا في أسواق النفط. وفي عمليات محاكاة تستخدم نموذج التوازن العام القابل للحساب والذي يشمل عدة بلدان وعدة قطاعات يظهر أنه بدون إجراءات تدخلية في السياسات من جانب أعضاء أوبك وغيرهم من منتجي النفط، فقد تنخفض أسعار النفط العالمية 14 في المائة (انظر المرفق 1).¹ وبافتراض أن سعر النفط في العقود الآجلة للتسليم في ديسمبر/كانون الأول 2015 يبلغ 66 دولارا للبرميل، فإن الوضع الجديد سيخفض السعر إلى 56 دولارا. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن انخفاض أسعار النفط عشرة دولارات للبرميل سيزيد من سوء توازن المالية العامة في معظم البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما يصل إلى 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بالملكة العربية السعودية و10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في ليبيا. ويرقى هذا إلى فقدان 40 مليار دولار في السعودية و5 مليارات دولار في ليبيا من عائدات الصادرات النفطية السنوية. وستكون إيران أقل البلدان المصدرة للنفط تأثرا حيث أن العائدات الإضافية من زيادة الصادرات ستفوق الأثر السلبي من هبوط أسعار النفط. وستتفاقم موازين الحسابات الجارية لجميع البلدان المصدرة للنفط في المنطقة. ومن ناحية أخرى ستستفيد البلدان المستوردة للنفط من تراجع أسعاره العالمية. وستذهب أكبر المكاسب من حيث القيمة المطلقة إلى أكبر مستوردي النفط وهما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وإن كان ذلك لن يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي لديهما. وسيزيد الإنتاج في البلدان التي لديها صناعات بتروكيماوية ضخمة كالولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل وكذلك تلك الصناعات في الاتحاد الأوروبي (إيانتشوفيتشينا وآخرون، 2015).

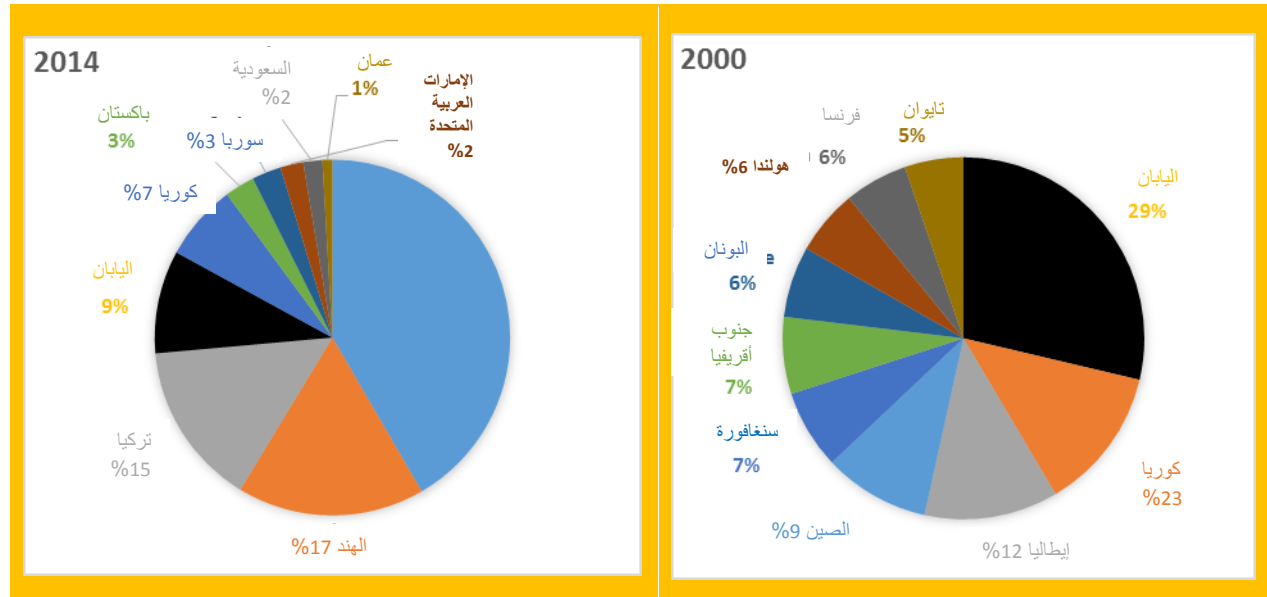
وفي حين أن عودة صادرات النفط الإيرانية إلى مستويات ما قبل 2012 ستستغرق بعض الوقت فإن رد الفعل الفوري من جانب أسواق النفط ربما يأخذ في اعتباره مخزون إيران من الخام والمكثفات في الخليج الفارسي والذي يتراوح حجمه بين 30 و40 مليون برميل. ويرى كثير من المراقبين أن إيران قد تصدر على الفور ما بين 400 و500 ألف برميل يوميا من هذا المخزون الذي سيدوم نحو ثلاثة أشهر وتستعد خلال بضعة أشهر لزيادة صادراتها النفطية بدرجة كبيرة. ولذا فإن الآثار القصيرة المدى على أسعار النفط ستكون انخفاضها لكن بدرجة أقل عن المتوقع حين تعود صادرات إيران إلى كامل طاقتها.

¹ تراجع أسعار النفط لخام برنت 2 في المائة بعد إعلان الاتفاق النووي يوم 14 يوليو/تموز ووصل إلى 57.43 دولارا للبرميل.

التجارة الثنائية

خلال النصف الأول من العقد الأول من الألفية، كانت بلدان أوروبية من بينها ألمانيا وإيطاليا وفرنسا واليونان شركاء تجاريين رئيسيين لإيران حيث كانت التجارة معها تشكل أكثر من ثلث إجمالي الصادرات والواردات الإيرانية. وتقلصت هذه النسبة كثيرا بعد عام 2005 في ظل سياسة "النظر إلى الشرق" الخارجية التي اتبعتها الرئيس السابق أحمددي نجاد. وفي عام 2011، كانت الصين ثم الهند وكوريا الجنوبية هي الشركاء التجاريين الرئيسيين لإيران، في حين تراجعت بحدة نسبة التجارة مع إيطاليا واليونان وأسبانيا. ونقل تشديد العقوبات عام 2012 من اتجاه التجارة الإيرانية تجاه آسيا بدرجة أكبر، وخاصة مع الصين والهند، وكذلك مع تركيا والإمارات العربية المتحدة (الشكل 2 أ و 2 ب). وتوقفت الصادرات الإيرانية إلى الاتحاد الأوروبي بين عامي 2012 و 2014، وتراجعت الواردات أكثر من 50 في المائة خلال الفترة ذاتها. وكانت التجارة مع الولايات المتحدة في أدنى مستوياتها خلال تلك الفترة. فقد حظرت العقوبات التجارة الأمريكية مع إيران بشكل تام تقريبا، باستثناء الأنشطة الإنسانية بما في ذلك صادرات الأدوية والمعدات الزراعية والمساعدات الإنسانية والتجارة في المواد المعلوماتية. وتوجه أكثر من نصف صادرات إيران عام 2014 إلى الصين والهند وجاء نحو ثلاثة أرباع وارداتها من الإمارات والصين (الشكل 2 أ و 2 ب). لكن حتى التجارة مع البلدان الآسيوية شهدت تراجعا بعد عام 2012 بسبب العقوبات التي قيدت من التجارة والمعاملات المالية مع هذه البلدان.

الشكل 2أ. أكبر عشرة بلدان متلقية للصادرات الإيرانية

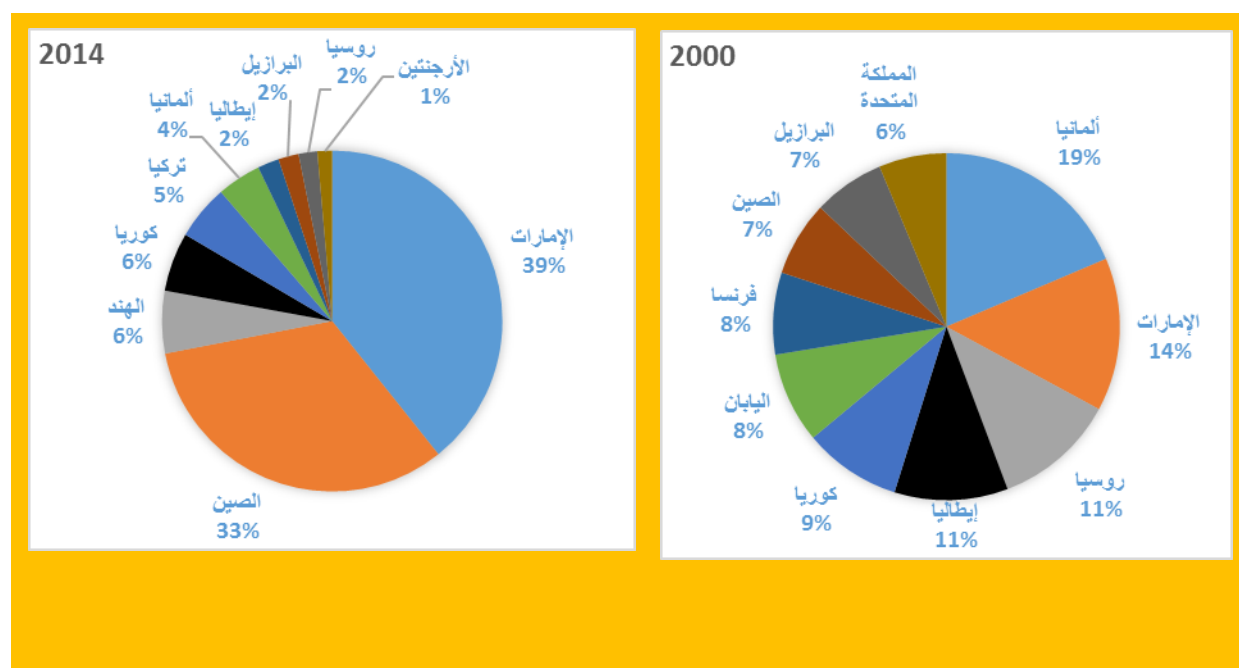


المصدر: إحصاءات صندوق النقد الدولي عن اتجاه التجارة

ولا يُعرف الكثير عن حجم الأثر الكمي للعقوبات الدولية على التجارة الثنائية بين إيران وشركائها التجاريين. ولهذا السبب، فإن التحليل في هذا القسم يستخدم نموذجا للتجارة يقدّر أثر العقوبات ويستخدم النتائج لاحتساب ما سوف تكسبه إيران من عائدات التصدير حالما تُرفع العقوبات. ويُستخدم نموذج الجاذبية المعدل للتجارة في التنبؤ بتدفقات التجارة عبر إيران وشركائها التجاريين الرئيسيين بين عامي 2000 و 2014 (انظر المرفق 2). ويمكن تفسير المعاملات التقديرية لإجمالي الناتج القومي بمرونة النمو إزاء التجارة، وتفسير معاملات لمتغيرات

صورية كتغير منوي في الصادرات حين كانت العقوبات المشددة سارية (في أعوام 2012 و 2013 و 2014). فهذه التقديرات لديها العلامات المتوقعة وهي جوهرية عند مستوى ثقة 95 في المائة أو أعلى، مع استثناء بعض البلدان (انظر المرفق 2 للاطلاع على نماذج التجارة ونتائج التقديرات) وكما هو متوقع، كان للعقوبات أثر ضخم على تدفقات التجارة الثنائية حيث خفضتها باستمرار بمرور الوقت².

الشكل 2ب. أكبر عشرة بلدان مُصدّرة للواردات الإيرانية



المصدر: إحصاءات صندوق النقد الدولي عن اتجاه التجارة

وتشير نتائج التحليل إلى أن تشديد العقوبات من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أدت إلى فقدان 17.1 مليار دولار من عائدات التصدير بين عامي 2012 و 2014، أي ما يعادل 13.5 في المائة من إجمالي عائدات التصدير ونحو 4.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإيراني (الجدول 1). وفقدت إيران بشكل خاص ما يقارب 7.5 مليار دولار من عائدات التصدير إلى اليابان، و 4.4 مليار دولار إلى كوريا الجنوبية، و 3.9 مليار دولار من عائدات التصدير للبلدان الأوروبية. وفي أوروبا، كان الصادرات إلى إيطاليا هي الأشد تضرراً، حيث فقدت ما قيمته 2.9 مليار دولار تعقبها الصادرات إلى ألمانيا وفرنسا. ولم تتغير التجارة إلا مع عدد قليل من البلدان في منطقة الشرق

² يوجد وصف تفصيلي للنموذج المستخدم هنا في جاري كلايد هوفاور وآخرين (1997). ويتضمن هذا النموذج متغيرات أخرى ربما من المتوقع أن تؤثر على التجارة لكن لأغراض هذا التحليل فقد تجاهلنا متغيرات "المسافة" و"اللغة" لنقص البيانات ولأنها أيضاً لم تكن جوهرية في معظم الحالات. والمتغيرات المستقلة هي لوغاريتم إجمالي الناتج القومي ($GNP_i^*GNP_j$) (الدخل هنا) لكل بلدين اثنين، وتستخدم مجموعة من المتغيرات السورية لاحتساب وجود العقوبات في أعوام 2012 و 2013 و 2014، والمتغير المستقبلي هو لوغاريتم الصادرات بين البلدين الاثنین مُعبّر عنه بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي للبلد i والبلد j . ويُقدر النموذج في شكل خطي لوغاريتمي.

الأوسط وشمال أفريقيا، وفي آسيا الوسطى، وفي جنوب آسيا. وتراجع حجم التجارة بشكل خاص مع المغرب وقطر وتونس في تلك الفترة. وتمثل المعاملات والمتغير المستقل (لوغاريتم إجمالي الناتج القومي) في نماذج التصدير مرونة الدخل للصادرات ويمكن استخدامها في تقدير حجم التجارة الثنائية لكل بلدين اثنين. ولدى مرونة الدخل للصادرات الإشارة المتوقعة وهي جوهرية إحصائيا في جميع الحالات باستثناء المغرب (انظر الجدول 1 المرفق). وبالنسبة للأردن والولايات المتحدة، فإن المرونة غير جوهرية عند مستوى 90 في المائة. ومن بين البلدان الثمانية والعشرين، فإن أربعة بلدان لديها مرونة التقديرات المحددة تقارب 1 أو أكثر من 1. وبالنسبة لهذه البلدان، فإن الصادرات ستنمو نموا ملموسا أسرع من التغير في الدخل القومي. أما فيما يتعلق بباقي البلدان، فإن المرونة التقديرية تتراوح بين 0.2 و 0.8.

الجدول 1. خسائر إيران من عائدات الصادرات بسبب العقوبات الدولية خلال الفترة 2012-2014

العالم	الصادرات في 2011 مليون دولار	المعامل التقديري على العقوبات	الفاقد المقدّر من الصادرات في 2012-2014، مليون دولار
اليابان	11,688	-0.5	7,542
كوريا الجنوبية	10,303	-0.3	4,403
إيطاليا	6,762	-2.1	2,899
سنغافورة	2,022	-3.8	979
ألمانيا	907	-0.8	535
فرنسا	2,225	-3.6	214
الولايات المتحدة	1	-2.8	4
المملكة المتحدة	525	-1.1	165
هولندا	2,000	-3.4	307
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			
المغرب	10	-5.0	3
قطر	58	-0.6	57
تونس	8	-0.7	7
الإجمالي			17,114

المصدر: متقي (2015). وتُحتسب النسبة المئوية للتغير في التجارة بطرح 1 من أس قيمة المعامل. فعلى سبيل المثال، فإن المعامل على العقوبات بالنسبة لليابان هو -0.5. وقيمة العدد الطبيعي e التي تُنقل إلى الأس -0.5 هو 0.60. ويشير هذا إلى التجارة الثنائية لم تتجاوز 0.61 مرة من حيث الحجم، أو أقل بنسبة 40 في المائة، بين البلدين الاثنين بسبب تشديد العقوبات مقارنة بالوضع إذا لم تكن العقوبات قد فُرضت.

وإذا رفعت العقوبات وتسارعت وتيرة التجارة، فإن الصادرات كما تشير تقديرات البنك الدولي ستزيد زيادة ملموسة إلى الشركاء التجاريين مع مرونة دخل للصادرات تزيد عن 1 (انظر الجدول 1 المرفق). وتشمل هذه البلدان بريطانيا والصين والهند وتركيا والسعودية. ومن شأن زيادة الدخل القومي 1 في المائة أن يوسع من الصادرات إلى هذه البلدان بأكثر من 1 في المائة. ويمكن أن يتضمن ذلك قفزة في صادرات النفط والغاز إلى الهند والصين (قام كل من البلدين بالفعل بضخ استثمارات ضخمة في إيران). وسيتضمن استئناف التجارة مع بريطانيا أيضا

إعادة صادرات النفط والغاز التي توقفت سابقا. وستزيد على الأرجح التجارة مع روسيا وكوريا الجنوبية وطاجيكستان وباكستان وهونج كونج بعد رفع العقوبات، لكن بنسبة تقل عن المتوقع للمجموعة الأولى لأن مرونة دخل الصادرات لدى تلك البلدان تتراوح بين 0.7 و0.8. وتتراوح المرونة للبلدان الباقية ومن بينها فرنسا وألمانيا وإيطاليا والإمارات بين 0.2 و0.6 ما يعني أن التجارة معها ستزيد بعد رفع العقوبات لكن بنسبة تقل عن النسبتين المتوقعتين للمجموعتين السابقتين.

وكانت الإمارات والصين والهند وكوريا الجنوبية وتركيا أكبر خمسة مستوردين من إيران عام 2013 في حين كانت نسبة الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية (باستثناء ألمانيا) صفر فعليا. وتظهر نتائج هذه الدراسة أن التجارة يمكن أن تتحول تجاه البلدان الأخيرة في مرحلة ما بعد العقوبات. ولمعاملات المتغيرات الصورية الخاصة بالبلدان الأوروبية (انظر الجدول بالمرفق 2 للاطلاع على قائمة بتلك البلدان) علامة سلبية وهي جوهرية إحصائيا ما يشير إلى أن العقوبات كان لها أثر محدود على هذه البلدان. وإذا انفتح الاقتصاد الإيراني واستؤنفت التجارة، ستتحول الواردات على الأرجح تجاه الولايات المتحدة وألمانيا وهولندا وفي آسيا تجاه كوريا الجنوبية والصين وسنغافورة، وهي جميعا تتمتع بمرونة للواردات بين 0.5 و0.8 مقارنة بالبلدان الأخرى على قائمتنا والتي تقل مرونتها عن 0.3 باستثناء هونج كونج التي تبلغ مرونة الدخل لديها 1.4. وداخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الجدول 2 المرفق للاطلاع على قائمة البلدان) ستزيد الواردات على الأرجح من الإمارات وتركيا وسلطنة عمان وباكستان، ولديها جميعا مرونة دخل للواردات تقترب من 1 أو تزيد عليه.³ ويمكن أن يؤثر التوسع في الصادرات والواردات على اقتصاد شركاء إيران التجاريين وخاصة الإمارات تأثيرا إيجابيا وقد يعزز من معدلات النمو لديها.

الاستثمار الأجنبي المباشر

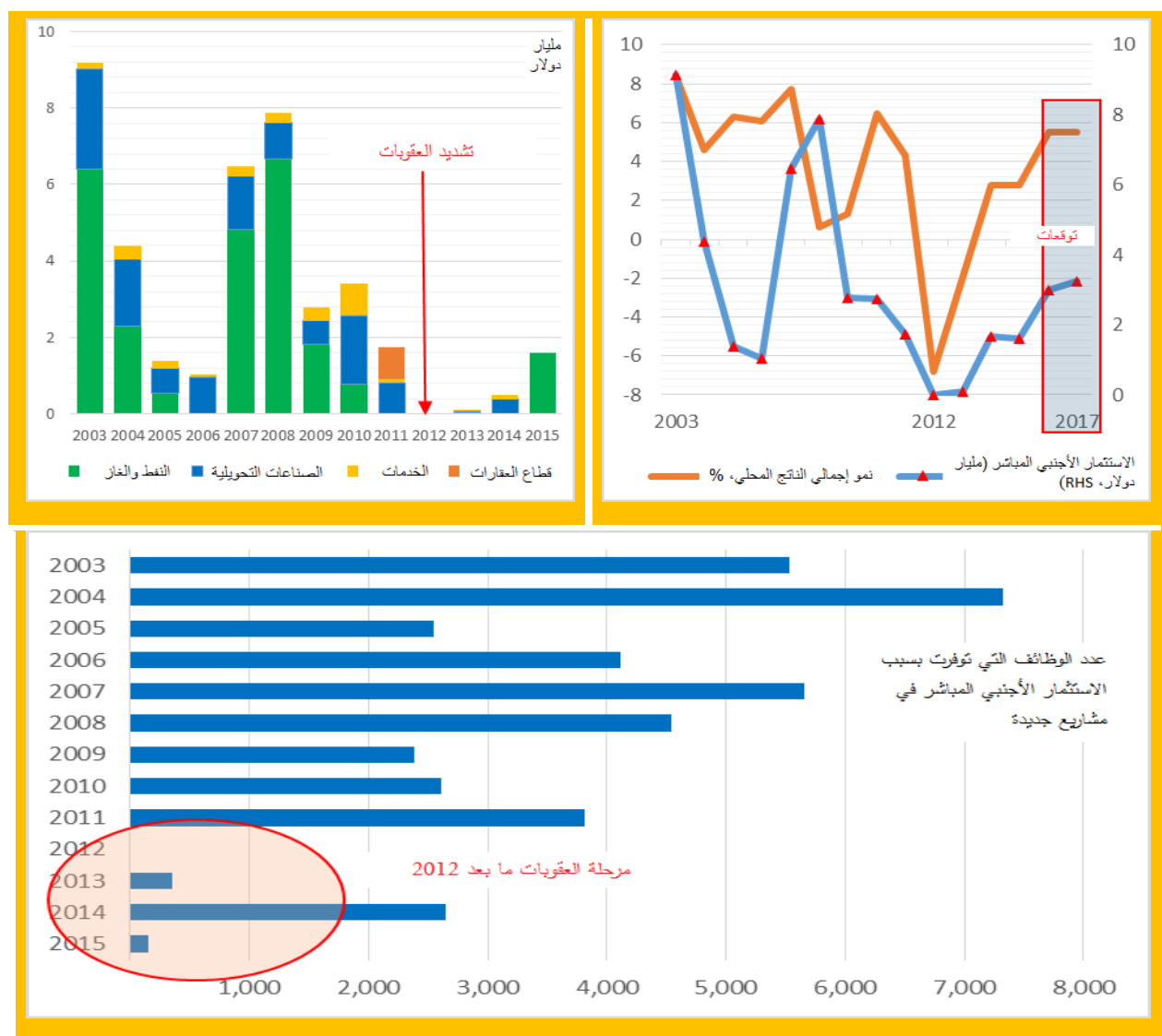
قبل عام 2011، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الاقتصاد الإيراني في المتوسط حوالي 4 مليارات دولار في شكل مشاريع جديدة. وكان قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) وقطاع الصناعات التحويلية هما أكبر قطاعين تلقيا للاستثمار الأجنبي المباشر. فقد تلقت صناعات النفط والغاز أكثر من نصف إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبعها قطاعا الصناعات المعدنية والصناعات التحويلية (الشكل 3). لكن من حيث خلق فرص العمل، فمن بين 42 ألف وظيفة توفرت بين عامي 2013 و2015، لم يوفر قطاع النفط والغاز سوى 6000 وظيفة وتوفّر الباقي في الصناعات التحويلية والمعدنية والخدمات. وليس هذا بالمستغرب لأن قطاع النفط والغاز يتسم بأنه كثيف الاستخدام لرأس المال مقارنة بباقي القطاعات. وتظهر البيانات عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الجديدة في إيران أنه خلال عام 2011 خلق الاستثمار الأجنبي في العقارات وظائف تزيد 10 مرات عما وفّره في الصناعات الاستخراجية.

وقد أثر تشديد العقوبات الدولية تأثيرا سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيران وخاصة إلى قطاع النفط. وفي حين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيران تراجعت بحدّة عقب الأزمة المالية عام 2008 تلقت إيران حوالي 4 مليارات دولار عام 2010 معظمها في قطاعي الصناعات التحويلية والنفط. وتوضح تقديرات خدمة *fDi market* أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المشاريع الجديدة في إيران توقفت عام 2012 بعد تشديد العقوبات ولم تُستأنف إلا عام 2015 (الشكل 3).

³ إلى الحد أن واردات الإمارات وتركيا هي سلع نهائية وبعضها بسيطة، لكن الواردات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هي ماكينات ومعدات تكنولوجية، وضرورة التحديث التقني كبيرة، فإن تحول اتجاه التجارة نحو الغرب قد يسرع من وتيرة ذلك.

وألحق التراجع في الاستثمار الأجنبي أكبر الأضرار بصناعة النفط، حيث قيدت العقوبات حصول إيران على التكنولوجيا والمعرفة التقنية والاستثمار. وأصبحت القدرة الإنتاجية في حقول النفط والغاز مقيدة. وتشير تقديرات مبدئية إلى أن إيران فقدت مليارات الدولارات من الاستثمارات في ذلك القطاع عقب تشديد العقوبات عام 2012 حيث انسحبت الشركات العالمية من بعض مشاريعها في إيران أو لم تعد تضخ المزيد من الاستثمارات أو باعت استثماراتها لشركات أخرى. واضطرت إيران إلى الاعتماد على الشركات المحلية والقليل من الشركات الآسوية في تنمية حقولها النفطية. والشركات الصينية والروسية هي الوحيدة المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية هذه الحقول. لكن هذه البلدان خفضت استثماراتها بسبب القيود على التجارة مع إيران (الشكل 3).

الشكل 3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيران وحسب القطاع



المصدر: خدمة fDi Market والبنك الدولي. بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الجديدة، وليس في عمليات الدمج والاستحواذ أو غيرها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومنذ إبرام الاتفاق الإطاري النووي في الثاني من أبريل/نيسان 2015، تجدد اهتمام الشركات المتعددة الجنسيات الساعية إلى الاستثمار في قطاع النفط والغاز. ويقدر مسؤولون إيرانيون أن هذا القطاع يحتاج إلى ما بين 130 و145 مليار دولار من الاستثمارات الجديدة بحلول عام 2020 لمنع القدرات الإنتاجية من التراجع، ومنها حقل بارس الجنوبي الضخم للغاز والذي يحتاج وحده إلى 100 مليار دولار. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تتراوح بين 3 و3.2 مليار دولار عام 2016 و2017 على التوالي إذا زُفعت العقوبات الدولية وارتفع النمو الاقتصادي إلى 5.5 في المائة عام 2017 (الشكل 3).⁴ ويزيد هذا مرتين عن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2015 لكنه يمثل ثلث حجمه في مستوى الذروة عام 2003. ومن المتوقع أن تتضمن الهند والصين وروسيا، التي كانت أكبر 3 مستثمرين في العقد الأول من الألفية، إلى الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية، وخاصة إيطاليا، والإمارات. ومن المنتظر أن تتوجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معظمها إلى قطاع النفط والطاقة الذي يحتاج إليها أشد الحاجة، تتبعه صناعة السيارات والصناعات الدوائية في قطاع الصناعات التحويلية.

الآثار على الصعيد القومي

الاقتصاد الكلي

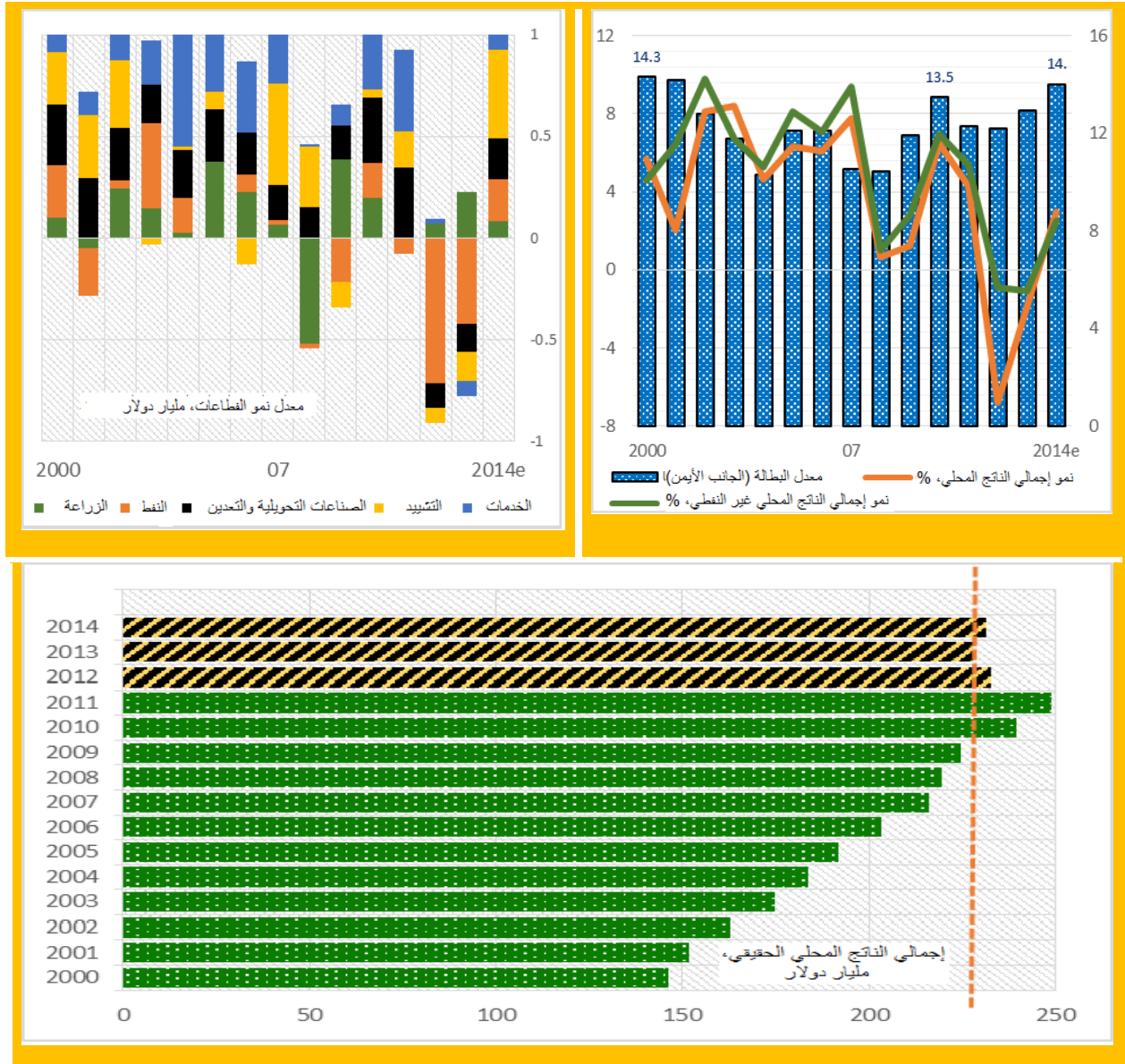
حتى العام الماضي، بقي الاقتصاد الإيراني في حالة كساد لأكثر من عامين. إذ هبط النمو إلى سالب 6.8 و1.9 في المائة عام 2012 و2013 على التوالي. ورغم أن الاقتصاد انتعش عام 2014 بقي حجم إجمالي الناتج المحلي على حاله كما كان عام 2009 (الشكل 4). وشهد قطاع النفط أكبر تراجع حيث كبلته القيود الشديدة منذ عام 2012 وانخفض الإنتاج والصادرات انخفاضاً حاداً خلال هذين العامين. وفي السنة المالية 2010/2011، قبل فرض العقوبات، بلغ إنتاج النفط ما يقرب من 3.7 مليون برميل يوميا، تم تصدير مليوني برميل يوميا منها. وفي السنة 2012/2013، بعد فترة وجيزة من تشديد العقوبات، انخفض إنتاج وصادرات النفط الخام بمقدار مليون برميل يوميا. وشهد قطاع التشييد وصناعة السيارات، وهما القطاعان الرئيسيان (إلى جانب الخدمات) لتوفير فرص العمل، انكماشاً حاداً. إذ انخفض الإنتاج في صناعة السيارات إلى النصف وفي قطاع التشييد بنسبة 3.6 و3.1 في المائة عام 2012 و2013 وذلك لأسباب يعود معظمها إلى تراجع الواردات من المواد الخام والمعدات وهبوط الاستثمارات أيضاً بعد توقف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وانخفض الطلب على أدون البناء 3 في المائة في المتوسط خلال تلك الفترة. وفي حين أن معدلات البطالة الرسمية لا تعكس الفاق من فرص التشغيل، فإن التقديرات غير الرسمية تشير إلى زيادة معدل البطالة نقطتين مئويتين إلى 14 في المائة عام 2014.

واتخذت الإدارة الجديدة بعض الخطوات حديثاً لتشديد السياسات المالية والنقدية حيث خفضت معدل التضخم مع تعزيز النمو عبر الاستثمار الرأسمالي. وتوضح بيانات البنك المركزي أن النمو في الربع الثالث من السنة 2014/2015 (21 سبتمبر/أيلول-21 نوفمبر/تشرين الثاني، انتهت السنة المالية في 21 مارس/آذار 2015) سجل 3 في المائة (مقابل -1.8 في المائة في الربع ذاته من العام الماضي) مدفوعاً بزيادة النشاط في قطاعات الصناعات التحويلية والتعدين والخدمات (الشكل 4). وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، فمن المتوقع أن يصل

⁴ نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي مازالت ثابتة خلال فترة التوقعات.

معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي إلى 3.5 في المائة للعام كله. وتراجع معدل التضخم إلى 14.3 في المائة في الربع الأول من 2015 مقابل 42 في المائة في الفترة ذاتها من عام 2013، وذلك بفضل تشديد السياسة النقدية واستقرار قيمة العملة الوطنية في السوق السوداء. ورغم كل هذه الجهود، فإن سياسة الاقتصاد الكلي الحكومية تتغير كثيرا وغالبا ما يتعذر التكهن بها ما يعرض القطاع الخاص للخسارة. ونتيجة لذلك بقي النمو أقل من إمكانيات الاقتصاد. وقد أسهم هذا في معدلات البطالة المرتفعة بالفعل (الشكل 4).

الشكل 4. وضع الاقتصاد الكلي في إيران



المصدر: البنك الدولي، وStatista، والبنك المركزي الإيراني. السنة المالية المنتهية في 21 مارس/آذار.

ومع إلغاء العقوبات بعد إبرام الاتفاق، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الإيراني بدرجة ملموسة عام 2016 وفي العام التالي، وذلك مع زيادة إنتاج وصادرات النفط وإنتاج السيارات والتوسع في التجارة (انظر المرفق 3 للاطلاع على السياسات بعد مرحلة العقوبات). وبافتراض تطبيق سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، فإن هذا من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي. وسيخلق أيضا وفرة كبيرة في فائض المالية العامة (نحو 15 مليار دولار سنويا من عائدات تصدير النفط ما يعادل 3.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي - انظر صفحة 4) ما يسمح للحكومة ببدء مشاريع استثمارية. وتظهر تقديرات البنك الدولي أنه في ظل سيناريو الصعود مع إلغاء العقوبات تماما، فإن معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي قد يصل إلى 5.1 و 5.5 في المائة عامي 2016/2017 و 2017/2018 على التوالي، ليصل إلى مستوياته قبل فرض العقوبات (الجدول 2).

لجدول 2، نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، %

متوقع	تقديري							
2017/18	2016/17	2015/16	2014/15	2013/14	2012/13	2011/12	2010/11	السنة المالية
5.5	5.1	3.3	3.0	-1.9	-6.8	3.0	5.9	نمو إجمالي الناتج المحلي

المصدر: متقي (2015). السنة المالية تنتهي في 21 مارس آذار.

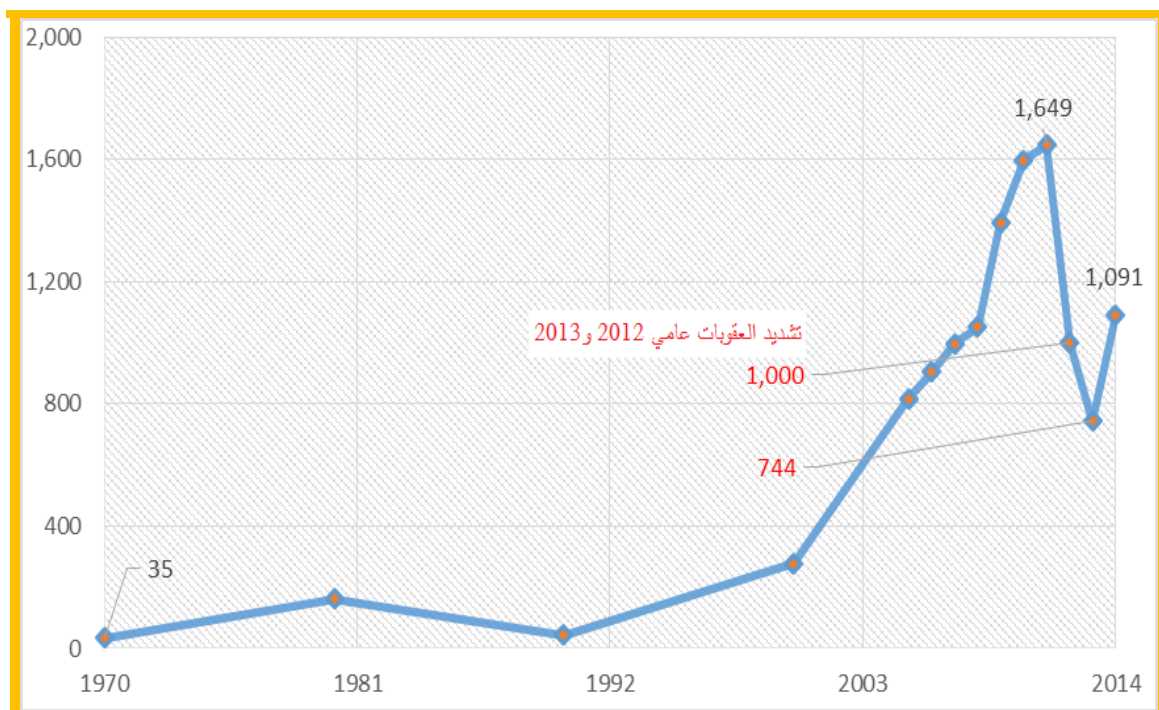
القطاعات الاقتصادية

في حين أن جميع القطاعات قد تستفيد من انفتاح الاقتصاد الإيراني، فمن المتوقع أن تحصل صناعة السيارات والصناعات الدوائية على دفعة قوية. فصناعة السيارات الإيرانية، التي تتألف من الشركات الكبرى مجموعة باهمان وإيران خودرو وسايبا، هي من أكبر القطاعات الصناعية في البلاد حيث تشكل أكثر من 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وبعد تشديد العقوبات عام 2012، تراجع إنتاج السيارات بحدة وسجل 700 ألف سيارة سنويا مقابل 1.6 مليون سيارة قبل فرض العقوبات (الشكل 5). وتعود الأسباب الرئيسية في هذا الانخفاض إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية ما أدى إلى رفع تكلفة الأجزاء والمكونات المستوردة وكذلك الحظر على استيراد المواد والمعدات. وهبطت عائدات مبيعات السيارات إلى النصف ما أفقد هذه الصناعة مليارات الدولارات سنويا. ولا تتوفر البيانات لكن التقديرات تشير إلى أن انخفاض إنتاج السيارات أسفر عن الاستغناء عن وظائف في هذا القطاع الذي يشكل 4 في المائة من قوة العمل ويعتبر من أكبر القطاعات خلقا للوظائف في إيران.

وإذا رفعت العقوبات واستأنفت الشركات العالمية تعاونها مع إيران، فمن المتوقع أن يتعزز إنتاج السيارات ويصل إلى مستويات قريبة من مستواه قبل فرض العقوبات خلال العامين المقبلين. وسيرتفع الإنتاج في الصناعات الدوائية أيضا حيث ستمكن الشركات في هذا القطاع من استيراد الأجزاء والماكينات التي كان محظور استيرادها في العامين الماضيين. ومن المتوقع بعد رفع العقوبات استئناف الصادرات الدوائية إلى أوروبا التي كانت قيمتها تصل إلى 2.5 مليار دولار قبل عام 2012. ولم تشهد

الصادرات إلى آسيا وأفريقيا تراجعاً ملموساً بسبب العقوبات، لكن من المتوقع أن تزيد الصادرات إليهما مع خفض القيود على الشحن بالبحر وقيمة التأمين على عمليات الشحن.

الشكل 5. إنتاج السيارات، بالآلاف



المصدر: المنظمة الدولية لمصنعي المركبات ذات المحركات.

سوق العمل

ساعت أحوال سوق العمل خلال فترة العقوبات. وتشير تقديرات إلى أن حوالي 800-900 ألف إيراني يدخلون سوق العمل كل عام.⁵ وحتى قبل تشديد العقوبات عام 2012، لم يكن بوسع الاقتصاد إلا أن يخلق 200 ألف فرصة عمل سنوياً. وانخفض ذلك العدد بحدّة منذ ذلك الحين. وحيث أن الأثر الفوري لرفع العقوبات سيتمثل في زيادة الإنتاج في قطاع النفط الذي يشكل نسبة لا تُذكر من قوة العمل الإيرانية، فإن الطلب على العمالة لن يتأثر على الأرجح تأثيراً مباشراً. وعلى النقيض، فإن الطلب على رأس المال سيرتفع، ويقدر نموذج التوازن العام القابل للحساب أن السعر الحقيقي لرأس المال سيرتفع حوالي 8 في المائة في المدى المتوسط. لكن الطلب على العمالة سينمو عبر أثر الإنفاق من عائدات النفط المتزايدة، والنمو في قطاعات كثيفة الاستخدام

⁵ المركز الإيراني للإحصاء ومصادر دولية.

للعاملة مثل صاعة السيارات والصناعات الدوائية وقطاع التشييد والسياحة والأعمال المصرفية والاتصالات. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الاقتصاد الإيراني يحتاج إلى خلق خمسة ملايين فرصة عمل خلال السنوات المقبلة، بافتراض نمو إجمالي الناتج المحلي 5.5 في المائة، كي يستطيع الحفاظ على معدل البطالة دون 10 في المائة. وهذا يعني زيادة فرص العمل مليون فرصة كل عام في اقتصاد كان يوفر أقل من خمس هذا الرقم. ومع نمو القطاعات الكثيفة الاستخدام للعاملة، سيبدأ معدل البطالة في التراجع والأجور في الارتفاع. وتشير المحاكاة مع نموذج التوازن العام القابل للحساب إلى أن أجور العمال المهرة ستزيد في المدى المتوسط 2 في المائة بالأسعار الحقيقية، وأجور العمال غير المهرة 0.2 في المائة.

ويمكن أن يؤثر رفع العقوبات على توزيع الدخل في أنحاء سوق العمل بوسائل مختلفة. فعودة الاقتصاد الإيراني إلى التكامل مع الأسواق العالمية قد يزيد من عائد المهارات والمواهب ويوسع من الفجوة في الدخل، كما حدث في بعض البلدان التي مرت بعملية العولمة. وهناك إمكانية لأن يزيد استئناف الاستثمار في القطاعات غير النفطية من الطلب على العمالة بصورة عامة ويساعد على رفع مستويات الأجور مقارنة بالعائد على رأس المال. وقد تكسب بعض أنواع العمالة وقد يخسر البعض الآخر نسبياً. ومن الاعتبارات الرئيسية الوضع النسبي للإناث مقابل الرجال في سوق العمل. فمعدل مشاركة النساء في سوق العمل في إيران يشهد اتجاهاً متناقصاً ومعدلات البطالة بينهما تزداد بحدّة في السنوات القليلة الماضية (الجدول 3).

ويبدو أن هذا الوضع قد تفاقم بسبب تشديد العقوبات في منتصف 2012، في حين أن معدل البطالة بين الرجال قد تراجع في الواقع. وقد يرجع هذا التباعد إلى عوامل مختلفة من بينها آثار الفئة والتي تختلف للرجال عنها للنساء. فقدرة الرجال على الانتقال والتي تزيد عن قدرة النساء لعبت على الأرجح دوراً رئيسياً. فقد تسببت العقوبات في إلغاء الكثير من الوظائف لكنها فتحت أيضاً فرص عمل في قطاعات يمكن تداول منتجاتها عالمياً والتي انتقل الرجال إليها بسرعة أكبر. وفي المقابل، تم اجتذاب النساء إلى فرص عمل في قطاع الخدمات لأسباب منها التقنيات الجديدة التي تُطرح في السوق وتخلق فرص عمل تتطلب مهارات تماثل ما تتمتع به الخريجات من مهارات.

وقد تؤدي هذه الثروة الاقتصادية المفاجئة بعد إلغاء العقوبات على الأرجح إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة المحلية (انظر الإطار 2)، وهو ما قد يفرض ضغوطاً على الزراعة والصناعة ويشجع قطاع الخدمات. وقد يكون هذا معطلاً للرجال الذين يعتمدون بدرجة أكبر على القطاعات ذات المنتجات التي يمكن تداولها عالمياً، في حين أن النساء سيجدن فرص عمل تتوافق مع مهارتهن في القطاع الخاص. وسيؤدي هذا على الأرجح إلى زيادة مشاركة الإناث في قوة العمل مع زيادة فرص العمل المتاحة لهن. وقد يساعد هذا على زيادة دخل كثير من النساء بما في ذلك من أثر إيجابي على دخل جميع الأسر. ومن المحتمل أيضاً أن تتطلب هذه الأنواع من الوظائف ذات الأجر، التي ستتشأ بعد اندماج الاقتصاد مجدداً في الأسواق العالمية، مهارات أكبر (مثلاً، إتقان لغة أجنبية ومعرفة التقنيات الحديثة والممارسات المهنية والتجارية). وفي هذا الحالة، سيرتفع سريعاً دخل أفراد العُشيرات الأعلى في توزيع الإنفاق. وقد يكون هذا أمراً حتمياً في الواقع لأن الوسيلة الوحيدة كي يصبح العامل الإيراني قادراً على المنافسة مع نظرائه الذين يفتقرون إلى ريع الموارد الطبيعية هو قيام إيران بتحويل عائداتها الأجنبية إلى رأسمال بشري واكتساب ميزة إنتاجية كافية.

ومن المتوقع أن يكون الأثر العام لرفع العقوبات والثروة المصاحبة لذلك على اتجاهات الفقر في إيران مخففاً أو حتى إيجابياً. فمن المتوقع ألا ترتفع الزيادة في العائد على المهارات من معدلات الفقر، نظراً لأن جميع الدخول قد ترتفع مع تحسن الاقتصاد ولأن إيران أنشأت شبكات أمان اجتماعي فعالة ومؤسسات للحد من الفقر. علاوة على ذلك، فإذا طبقت السياسات الملائمة لتحسين نوعية التعليم وتيسير اكتساب المواطنين مهارات جديدة وحصولهم على المعلومات، فإن ذلك سيؤثر إيجاباً توزيع الدخل ويحد من الفقر.

الجدول 3. اتجاهات سوق العمل حسب نوع الجنس في إيران

النساء					الرجال				
2005	2009	2010	2012	2014	2005	2009	2010	2012	2014
القوة العاملة (مليون)	4.8	4.4	4.3	4.0	3.9	18.5	19.4	19.5	19.7
معدل المشاركة في قوة العمل (%)	17.0	14.5	14.1	12.6	12.0	64.7	62.8	62.1	61.6
العاملون (مليون)	4.0	3.7	3.5	3.1	3.1	16.7	17.3	17.2	17.6
العاطلون (مليون)	0.8	0.7	0.9	0.8	0.8	1.9	2.1	2.3	2.1
العاطلون، 15-24 عاماً (مليون)	0.5	0.3	0.4	0.3	0.2	0.9	0.9	0.9	0.8
معدل البطالة، 15-24 عاماً (%)	32.6	32.4	41.3	42.7	43.8	20.4	22.7	25.5	23.4
العاطلون، 15-29 عاماً (مليون)	0.7	0.6	0.7	0.6	0.5	1.3	1.4	1.5	1.3
معدل البطالة، 15-29 عاماً (%)	29.9	31.0	39.7	40.3	40.1	17.8	19.7	21.8	20.9
العاملون في الزراعة (مليون)	1.3	1.1	1.0	0.8	0.7	3.8	3.3	3.0	3.1
النسبة من العاملين (%)	33.6	30.5	28.0	26.3	21.8	22.6	18.8	17.5	17.6
العاملون في الصناعة (مليون)	1.1	0.9	0.8	0.7	0.8	5.1	5.7	5.8	6.2
النسبة من العاملين (%)	38.0	44.0	24.4	23.3	24.3	30.8	33.1	33.8	35.2
العاملون في الخدمات (مليون)	1.5	1.6	1.6	1.6	1.7	7.8	8.3	8.4	8.3
النسبة من العاملين (%)	38.0	44.0	47.6	50.4	53.8	46.5	48.1	48.8	47.1

المصدر: أُنْتُسِبَتْ على أساس بيانات نشرها المركز الإيراني للإحصاء.

سيتيح رفع العقوبات الدولية استعادة إيران مليارات الدولارات من أموالها المُجمّدة، وهي كبيرة بالنظر إلى أن إيران لا يستحق عليها ديون خارجية تذكر. وسيؤدي تخفيف العقوبات أيضا إلى خفض تكلفة التجارة الخارجية على إيران، ويسمح لها بزيادة قيمة صادراتها عن مستواها الحالي البالغ نحو 130 مليار دولار. وتزيد تكلفة التجارة في بعض الحالات من قيمة السلع المتداولة ما يصل إلى الثلث، يجب أن يتحمل الجانب الإيراني نصفها. وقد لا يؤثر إزالة هذا العبء الإضافي على الصادرات غير النفطية كثيرا في الأجل القصير. لكنه قد يخفض من تكلفة الواردات، والاستثمار، والإنتاج ومن ثمّ يتيح للمُصدّرين ومُقدّمي الخدمات الإيرانيين زيادة قدرتهم على المنافسة في الأمد المتوسط. وستشهد إيران على الأرجح ضخ استثمارات ضخمة في حقول النفط والغاز، وهو ما قد يزيد في نهاية المطاف من صادرات البلاد إلى ما يقرب من ثلاثة ملايين برميل يوميا. وحتى إذا بقيت أسعار النفط دونما تغيير، أو تراجعت قليلا، فإن عائدات إيران ستزيد (راجع الصفحة 4). وفضلاً عن ذلك، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية سيزيد على الأرجح زيادةً حادةً بفضل الفرص الهائلة المتوقعة مع تخلص الاقتصاد الإيراني من القيود التي فُرضت عليه بسبب العقوبات، ولاسيما في سياق البطء الاقتصادي في بلدان الأسواق الناشئة الأخرى، والمستويات القياسية المتدنية للعوائد في البلدان المتقدمة (انظر القسم الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر). اختصاراً، من المحتمل أن يجني الاقتصاد الإيراني عوائد اقتصادية كبيرة غير متوقعة. وتُظهر عمليات المحاكاة بنموذج التوازن العام القابل للحساب CGE أن مجرد زيادة الكفاءة من جراء رفع العقوبات تبلغ نحو 2.8 في المائة من مستويات الرفاه.

ومسألة هل ستحوّل هذه العائدات غير المتوقعة إلى نمو اقتصادي متواصل وفرص عمل تتوقف إلى حد كبير على سياسات الحكومة المُتبعة وعلى مؤسساتها، ولاسيما السياسات التي تساند الصادرات وتنويع أنشطة الاقتصاد. ويتسم سجل أداء إيران فيما يتصل بالعائدات المفاجئة فيما مضى بأنه متباين (الإطار 2). ويجب تقادي ثلاثة مآخذ على الأقل.

أولاً، مع دخول الأموال الجديدة سوق الصرف الأجنبي في إيران سترتفع قيمة الريال بالقيمة الحقيقية ارتفاعاً كبيراً. وقد يضر هذا بقطاع التجارة في إيران، ولاسيما الصادرات غير التقليدية. وبين عامي 2002 و2012 حينما ارتفع سعر الصرف الحقيقي (بفضل ارتفاع أسعار السلع الأولية)، ارتفعت أيضا الصادرات غير النفطية. ولكن هذا كان مرجعه أن الحكومة استخدمت العائدات النفطية في تعزيز البتروكيماويات، واللدائن، وبعض الصناعات الغذائية التي استفادت أيضا من دعم الوقود. وحينما وجدت الأموال الحكومية استخدامات أخرى، سرعان ما تقلصت هذه الصادرات. وللتغلب على الآثار الضارة للارتفاع المتعذر تغييره في سعر الصرف الحقيقي، يجب على الحكومة تحسين المعروض من السلع غير القابلة للتداول في الاقتصاد.

وثانياً، الاحتياجات الاستثمارية لإيران كبيرة. وفي الوقت الحالي، تبلغ الاستثمارات نحو 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي أو 20 مليار دولار، وهو دون المستوى الذي أتاح للاقتصاد أن ينمو بنسبة 5-6 في المائة في المتوسط سنوياً بين أواخر التسعينات وأواخر العقد الأول من القرن الحالي. وللنمو بخطى أسرع والتعويض عن النمو المفقود في السنوات القليلة الماضية،

يجب زيادة الاستثمارات زيادةً كبيرةً. ولكن هذا يتطلب من الحكومة أن تتفادى إغراء إنفاق أجزاء كبيرة من العائدات غير المتوقعة على الاستهلاك. وفضلاً عن ذلك، يجب فحص المشروعات الاستثمارية بدقة للحيلولة دون الهدر الذي يصاحب في أغلب الأحيان طفرات الاستثمار الكبيرة.

كيف يمكن لإيران تحسين المعروض من السلع غير القابلة للتداول، وحماية مواردها الاستثمارية، والحد من الهدر؟ لهذه المسألة حلول بسيطة، ولكن تجدر ملاحظة بعض المبادئ.

أولاً، يجب إعطاء أولوية للإدارة الرشيدة، ولاسيما الشفافية، والفعالية الإدارية، ومكافحة الفساد. فهذا يساعد على بناء الثقة في الحكومة، ويُمكنها من تنفيذ السياسات، ومنها القرارات الخاصة بالاستثمارات العامة، وذلك من أجل المصلحة العامة التي ستتضرر بغير ذلك من جراء ممارسات الكسب غير المشروع التي يريد أصحابها من الحكومة تحديد السياسات بما يحقق مصالحهم. وهناك فائدة مهمة أخرى هي أن أداء الخدمات العامة بكفاءة يقلل تكلفة إنتاج السلع غير المتداولة، ومن ثم يضمن التنافسية على الرغم من التدفقات الوافدة الكبيرة من النقد الأجنبي.

والثاني هو دراسة إنشاء صندوق الثروة لضبط الاقتصاد. إذ كان احتمال فرض عقوبات أو تجميد الأموال في الماضي يجعل من المستبعد إقامة مثل هذا الصندوق لإيران. غير أن الاتفاق النووي الحالي يخلق فيما يبدو قدراً أكبر من الثقة في أن تتمكن إيران من استخدام أموالها مثلها مثل أي بلد آخر. ومع وضع الترتيبات السليمة لإدارته، يمكن أن يساعد هذا الصندوق على زيادة الشفافية مع ضمان التدفق السلس للعائدات وحماية الاستثمارات. والثالث هو معالجة الاختناقات المحتملة في مرافق البنية التحتية. وتتسم مرافق البنية التحتية في إيران بأنها واسعة النطاق من نواح كثيرة، لكنها تقتصر إلى الجودة في بعض المجالات، وقد تحدث اختناقات مع تسارع نمو الاقتصاد. فقد شهدت شبكة الطرق نمواً في الخمسة والعشرين عاماً الماضية، لكن نوعية الطرق في الغالب سيئة، ويتجلى هذا في حقيقة إن إيران صاحبة أكبر عدد من وفيات حوادث الطرق في العالم (منظمة الصحة العالمية، 2012). واتسعت خدمات الإنترنت والاتصالات في السنوات القليلة الماضية، لكن سرعات النقل بطيئة جداً، وهو ما يجعل مؤسسات الأعمال الإيرانية في وضع غير موات بالمقارنة بنظائرها في بلدان الأسواق الناشئة الأخرى. وبالنظر إلى أن القوة العاملة في إيران تتميز بمستوياتها التعليمية المرتفعة وإيرادات البلاد من الموارد الطبيعية، فإن احتمالات اكتساب إيران ميزة نسبية في الصناعات المنخفضة التكنولوجياً ضعيفة لأن الأيدي العاملة الإيرانية ستكون باهظة التكلفة على هذه الصناعات. ولذلك، من الضروري النهوض بالصناعات ذات التقنية المتطورة ومساندة الابتكار والبحوث والتطوير في تلك الصناعات. ويجب أن يكون هذا جزءاً رئيسياً من أي خطة تهدف إلى تحويل ثروات البلاد من الموارد الطبيعية إلى رأس مال بشري قادر على خلق آثار دائمة على الإنتاجية.

الإطار 2: تجربة إيران في التعامل مع العائدات النفطية المفاجئة

تدعو تجربة إيران في إدارة العوائد غير المتوقعة لصادرات النفط إلى التفكير والتأمل. فحينما بدأ إنتاج البلاد من النفط وصادراته في التزايد، أنشأت الحكومة مؤسسة للتخطيط في عام 1948، ومنحتها جزءاً من عائدات النفط لـتُستخدَم في تعزيز الاستثمار، لاسيما في تطوير مرافق البنية التحتية. وكانت نتيجة ذلك تحقيق نمو اقتصادي رائع على مدى عقدين. ولكن مع ارتفاع أسعار النفط بمقدار أربعة أضعاف في عام 1973، ونمو الإنتاج، قام شاه إيران بتهميش مؤسسة التخطيط، وأشرف بنفسه على القرارات الخاصة بالاستثمار والإنفاق. وفي غياب التخطيط والتشاور المناسب، ظهرت اختناقات خطيرة في الاقتصاد. وتسارعت وتيرة التضخم وارتفع سعر الصرف الحقيقي. ولم يكن هذا الوضع مستداماً، وتبين أن صدمة الإنفاق ذات آثار سلبية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وشهدت البلاد عائدات فجائية غير متوقعة من النفط مرتين عامي 1980 و1982 لكنهما لم يدوما طويلاً. ومع انغماس البلاد في اضطرابات ما بعد الثورة، والحرب مع العراق، لم يكن هناك تخطيط أو استثمار يذكر.

ومع نهاية الحرب بين إيران والعراق في أواخر الثمانينات، شهدت البلاد موجةً أخرى من عائدات النفط غير المتوقعة التي تحمل بعض أوجه الشبه بالوضع القائم اليوم. وكانت الحرب قد أضرت بشدة بإنتاج إيران من النفط وتجارته. وشهد الاقتصاد المحلي ركوداً حاداً، وعانى من العزلة ونقص الإنفاق. وعقب انتهاء الحرب، عمدت الحكومة إلى زيادة إنتاج النفط، وهو ما رفع عائدات النقد الأجنبي. ووضعت الحكومة أيضاً خطط استثمار لتطوير مرافق البنية التحتية، وافتتاح الأسواق، وإعادة إعمار البلاد. وبدأ الاقتصاد يشهد انتعاشاً سريعاً، ولاحق في الأفق مشاعر تفاؤل قوية. وحصلت شركات معظمها عامة على قروض قصيرة الأجل من الأسواق العالمية لتعزيز الاستثمار والمخزونات. وخفّضت الحكومة أيضاً سعر الصرف الرسمي الحقيقي الذي بلغ مستويات فلكية، ووحدت لفترة قصيرة أسعار الصرف المتعددة، وفتحت الباب أمام حساب رأس المال الخارجي. وأدّى انخفاض قيمة العملة إلى زيادة العائدات الحكومية بالريال ومكّنتها من زيادة الإنفاق زيادةً كبيرة، بما في ذلك الإنفاق على مشروعات التنمية. مهما يكن من أمر، لم يكن هناك تراكم يُذكر للاحتياجات لمعالجة حالات الطوارئ. ونتيجةً لذلك، حينما استحققت آجال الديون القصيرة الأجل في عامي 1993 و1994، أصيب الاقتصاد بأزمة في ميزان المدفوعات، دفعت البلاد إلى العودة إلى أسعار الصرف المتعددة والقيود الصارمة على السوق. وانخفضت بشدة الاستثمارات ولاسيما في القطاع الخاص.

وبدأت أحدث موجة من العائدات النفطية المفاجئة في أوائل العقد الأول من القرن الحالي حينما بدأت أسعار النفط في الارتفاع. وكما حدث في أوائل التسعينات، قامت الحكومة بخفض سعر الصرف الرسمي، ووحدت أسعار الصرف، ولكن في هذه المرة كان البنك المركزي قد كوّن مزيداً من الاحتياطيات، ولم يُفتح حساب رأس المال، وأنشئ حساب للمدخرات بالعملة الأجنبية ليعمل على امتصاص الصدمات. وعلى خلاف صناديق الثروة السيادية، خضع حساب مدخرات العملة الأجنبية لإدارة الحكومة، واستخدمت أمواله في معظمها في تقديم قروض بالعملة الصعبة للشركات المحلية. ومع استمرار صعود أسعار النفط لعدة سنوات، استمرت الحكومة في زيادة الإنفاق. ونشأ عجز متزايد في المالية العامة. وفي عام 2005، انتخب رئيس يعلن تأييده لطبقات الشعب، وركّز على المشروعات التي تقوم على إعادة التوزيع وتحقيق عوائد سريعة. ومكّن ارتفاع عائدات النفط الحكومة من زيادة الإنفاق، وتقديم صنوف دعم ضخمة للمستهلكين، ولاسيما في مجال الطاقة، وإلزام النظام المصرفي بتوسيع الائتمان، وإبقاء سعر الصرف الاسمي ثابتاً نسبياً للسيطرة على التضخم. وفي نهاية عام 2010، حاولت الحكومة خفض الدعم على منتجات الطاقة بمقدار كبير. ولكنها نفّذت هذه السياسة بعرض إعانات دعم نقدية تزيد على مثلي خفض الدعم. وازداد انكشاف النظام للصدمات الخارجية لأن الاقتصاد لم يوفر بدائل كثيرة لصادرات النفط. وانخرط القطاع الخاص على نحو متزايد في إنشاء المباني السكنية والتجارية. وبدأت الحكومة مشروع إسكان جماعي تبين أنه باهظ التكاليف وتسبب في إذكاء التضخم. وللتعويض عن التزاماتها الهائلة، بدأت الحكومة خفض الإنفاق على التنمية بعد عام 2008، ومع قرب انتهاء العقد الأول من القرن الحالي، تحوّل الاستثمار المحلي على نحو متزايد نحو بناء المساكن وهو ما لم يساعد كثيراً في القيام بوظيفة التصدير. وتم إقراض كل موارد حساب مدخرات العملة الأجنبية ولم يكن واضحاً أنه يمكن استرداد هذه الأموال وقت الحاجة. وبلغ الوضع ذروته في منتصف عام 2012 حينما تم تشديد العقوبات الدولية على إيران. ومع هبوط عائدات النفط، هوى سعر صرف الريال، وقفز معدل التضخم إلى أكثر من 40 في المائة. وسرعان ما تبعته تراجع حادة في الإنفاق على التنمية، والاستثمار، ونمو إجمالي الناتج المحلي.

المصدر: إصفهاني، إتش. "تجربة إيران مع عائدات النفط غير المتوقعة"، 2015.

Esfahani, S. Hadi. 2015. Iran's Potential for Exports Growth Post Sanctions. Mimeo, *University of Illinois at Urbana-Champaign*.

Esfahani, S. Hadi. 2015. Iran's Experience with Oil Windfalls. Mimeo, *University of Illinois at Urbana-Champaign*.

Esfahani, S. Hadi. 2015. Labor Market and Poverty Trends in Iran. Mimeo, *University of Illinois at Urbana-Champaign*.

Hufbauer, Gary Clyde, Kimberly Ann Elliott, Tess Cyrus, and Elizabeth Winston. April 1997. US Economic Sanctions: Their Impact on Trade, Jobs and Wages, Peterson Institute for International Economics. *Washington, DC*:

Ianchovichina, Elena; Shanta Devarajan, Csilla Lakatos. 2015. *A Global Modeling Exercise of Removing Iran's Sanctions*. Mimeo, *Washington, DC: World Bank*.

Mottaghi, Lili. 2015a. *MENA Quarterly Economic Brief, January 2015: Plunging Oil Prices*. *Washington, DC: World Bank*.

Mottaghi, Lili. 2015. *Estimating the Impacts of Lifting Sanctions on Trade in Iran*. Mimeo. *Washington, DC: World Bank*.



المرفق 1. إعداد نموذج عالمي لرفع العقوبات عن إيران

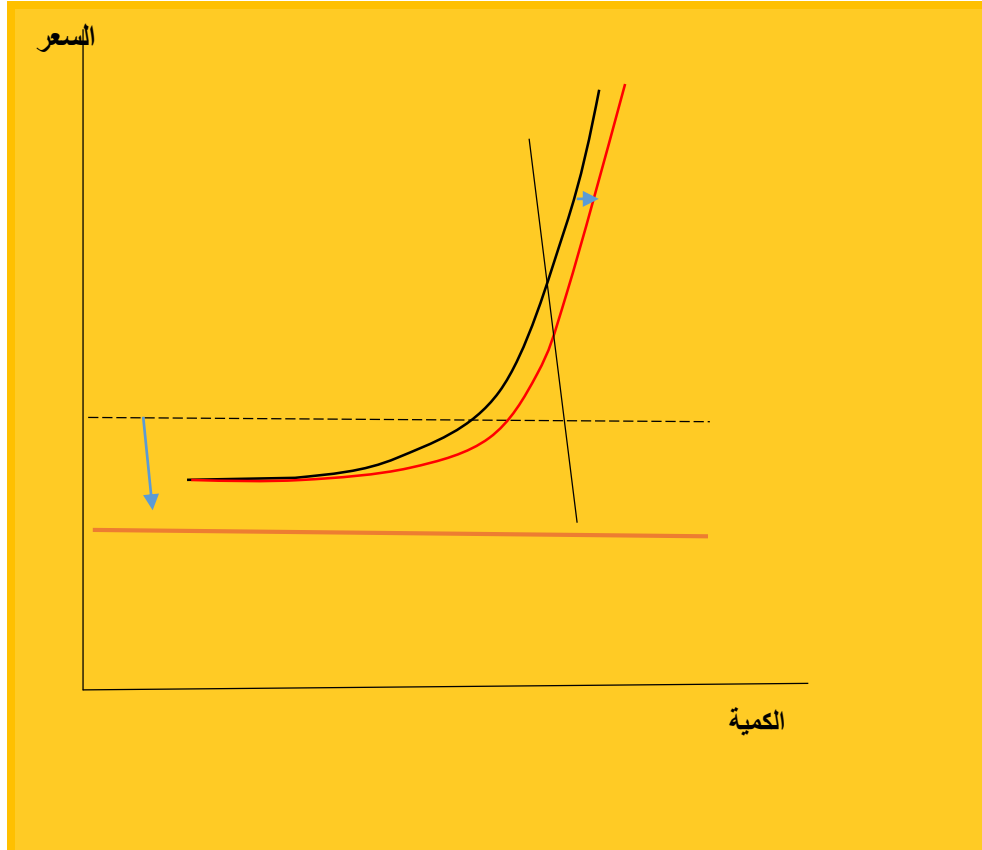
الرفع المقترح للعقوبات عن إيران بعد الاتفاق النووي الذي توصلت إليه في 14 يوليو/تموز 2015 مع الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا (مجموعة 5+1)، سيكون له آثار وتداعيات على الاقتصاد العالمي والإقليمي والإيراني. فعودة صادرات إيران النفطية إلى مستويات ما قبل عام 2012 قد تضيف في نهاية الأمر مليون برميل يوميا إلى المعروض في سوق النفط العالمية متسببة في هبوط الأسعار العالمية. وسيشهد شركاء إيران التجاريون الرئيسيون، ومنهم الإمارات العربية المتحدة، وبلدان أخرى في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى نمو التجارة النفطية وغير النفطية، مع انخفاض تكلفة التجارة التي تتسبب فيها العقوبات. والأهم من ذلك، أنه مع تخفيف الحواجز في طريق التجارة، سيتحوّل مزيج الإنتاج في الاقتصاد الإيراني نحو السلع التي تباع بأسعار عالية في الخارج، والاستهلاك نحو الواردات الأرخص تكلفة، وما يصاحب ذلك من آثار على النمو والتوزيع ورفاه الأسرة.

وتقيس إيانكوفيتشينا وآخرون (2015) الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران باستخدام نسخة مُعدّلة من الإصدار 9 من قاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية GTAP ونموذج التوازن العام القابل للحساب كما وثّقه هرتل (1997). وترصد نماذج التوازن العام القابل للحساب التفاعل بين المنتجين والمستهلكين في الاقتصاد من خلال آلية الأسعار. ويرصد أيضاً نموذج التوازن العام العالمي المستخدم هنا التدفقات التجارية بين البلدان لتحديد مجموعة من الأسعار العالمية التي تكفل التوازن بين العرض والطلب عالمياً. ويُقدّم النموذج محاكاة لأثر "صدمة" مثل رفع العقوبات التجارية على أسعار توازن السوق على المستويات العالمية والوطنية. ولذلك يُمكننا عزل آثار رفع العقوبات عن التطورات الجارية الأخرى في الاقتصاد. ولأن النموذج يرصد التوازن الجديد لاقتصاد تضرّر بشدة، فإن الإطار الزمني للمحاكاة يُنظر إليه في أفضل الأحوال على أنه من عام إلى عامين.

وفي المحاكاة، يشير النموذج إلى أن لرفع العقوبات عن إيران ثلاثة مكوّنات: (1) رفع العقوبات النفطية للاتحاد الأوروبي؛ و(2) خفض تكاليف النقل على التجارة مع إيران؛ و(3) تحسينات في إنتاجية تجارة الخدمات عبر الحدود. وكانت القيود التي فرضها الاتحاد الأوروبي عام 2012 على استيراد النفط الإيراني أوسع العقوبات أثراً (انظر أدناه). ومن المُتوقّع أن يكون لرفعها أكبر الآثار على الاقتصاد الكلي في إيران وبقية العالم. ويسهم النفط بنسبة 65 في المائة من عائدات الصادرات الإيرانية، وتحوز إيران حصة مرتفعة نسبياً (8 في المائة) من مجموع الصادرات العالمية. ونظراً لأن عمليات تفتيش البضائع في إطار الصادرات والواردات الإيرانية والتي فُرضت في إطار نظام العقوبات ستُرفع أو تُخفّض تخفيضاً كبيراً، فإن تكاليف النقل على التجارة مع إيران ستترجع. وسيكون لهذا أثر على التجارة السلعية، ويُعزّز على وجه الخصوص صادرات الحاصلات الزراعية والآلات والسلع الأخرى التي تنسم بهوامش نقل كبيرة. ومع رفع الولايات المتحدة والشركاء التجاريين الآخرين القيود على التمويل والسياحة والنقل مع إيران ستتحسّن أيضاً إنتاجية التجارة عبر الحدود في هذه الخدمات. وسيعزّز رفع هذه القيود صادرات خدمات التمويل والتأمين والصادرات السياحية من إيران.

وخلصت الدراسة إلى أن مكاسب إيران من رفع العقوبات كبيرة، إذ سيؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه في الاقتصاد بما قيمته 13 مليار دولار، أو زيادة نصيب الفرد من الرفاه بنسبة 2.8 في المائة. وينشأ معظم هذه الزيادات (2 في المائة أو ما يقرب من 10 مليارات دولار) عن رفع العقوبات النفطية للاتحاد الأوروبي، أما خفض تكلفة التجارة والتحسينات في أوضاع التجارة عبر الحدود فقد تؤدي إلى زيادة إضافية تقارب 1 في المائة. وفي الاقتصاد العالمي، تستفيد البلدان في فئة المستورد الصافي للنفط وتتضرر البلدان في فئة المصدر الصافي للنفط مع تراجع أسعار النفط العالمية نحو 14 في المائة بالقيمة الحقيقية بسبب زيادة كميات النفط التي تباع في الأسواق العالمية. وقد تؤدي هذه الزيادة الإضافية البالغة مليون برميل إلى تراجع كبير في أسعار النفط بسبب ضعف مرونة الطلب والعرض للنفط (شكل المرفق 1).

الشكل 1 بالمرفق. آثار رفع العقوبات على أسعار النفط



المكاسب التي سيجنيها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة - وهما من فئة المستورد الصافي للنفط - كبيرة بالقيمة المطلقة إذ تبلغ 74 مليار دولار و 37 مليار دولار على الترتيب، لكنها صغيرة بالقيمة النسبية من حيث الزيادة في نصيب الفرد من الرفاه إذ تبلغ 0.5 في المائة في الاتحاد الأوروبي وثلاث نقطة مئوية في الولايات المتحدة. وتبلغ الخسائر أشدها في بلدان أوبك، ولاسيما

مجلس التعاون الخليجي، التي من المتوقع أن تخسر 4.4 في المائة من نصيب الفرد من الرفاه (ما يعادل 62 مليار دولار بأسعار عام 2011). وسينخفض نصيب الفرد من الرفاه في البلدان الأعضاء في أوبك الآخرين وروسيا 3 في المائة (22 مليار دولار) و1.8 في المائة (34 مليار دولار) على الترتيب. ولن يتأثر باقي العالم بخفض تكلفة التجارة لإيران لأن إيران لا تسهم بحصة تذكر من صادرات العالم غير النفطية.

وسيُعزّز رفع العقوبات النفطية للاتحاد الأوروبي من التوسّع في القطاع النفطي في إيران، ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الحقيقية لرأس المال 8 في المائة (القطاع النفطي كثيف لاستخدام رأس المال)، وبدرجة أقل إلى ارتفاع أجور العمال الإيرانيين المهرة وغير المهرة (1.1 و0.4 في المائة على الترتيب). وتأتي زيادة الأجور من إنفاق عائدات النفط، لا من الآثار المباشرة للتوسّع في القطاع النفطي، لأن هذا القطاع لا يعمل فيه نسبة تذكر من القوة العاملة الإيرانية. ويُفصّل تعزيز التجارة الكلية بفضل انخفاض تكلفة التجارة إلى زيادة إضافية للأجور، لاسيما للعمال المهرة. وعلى وجه الإجمال، من المتوقع أن ترتفع أجور العمال المهرة وغير المهرة 2 و0.5 في المائة على الترتيب مع رفع العقوبات عن إيران. وستكون استجابة المعروض لانخفاض تكلفة التجارة لا تُذكر، لكن زيادة حجم الصادرات، وإن كانت من قاعدة صغيرة، ستكون كبيرة: 19 في المائة للمنتجات الزراعية والغذائية، و33 في المائة للمعادن والمنتجات المعدنية، و13 في المائة للآلات، و18 في المائة للمنسوجات، و24 في المائة للصناعات الخفيفة، و10 في المائة للتمويل وإعادة التأمين، و7 في المائة لخدمات النقل، و18 في المائة للسياحة والترفيه.

المرفق 2. تقدير خسائر إيران من عائدات التصدير بسبب العقوبات

أثّرت العقوبات الدولية لاسيما في السنوات الثلاث الماضية على قطاع التجارة في إيران تأثيراً كبيراً. ويحاول تحليل (مُنَقّي، 2015) لهذا القسم قياس الجانب الكمي لآثار العقوبات على تدفقات التجارة الثنائية بين إيران وشركائها التجاريين الرئيسيين. ويستخدم التحليل نسخة مُعدّلة لنموذج الجاذبية للتجارة (هوفباور وآخرون، 1997) لتقدير الآثار الكلية للعقوبات التجارية، ويستخدم النتائج في حساب ما ستجنيه إيران من عائدات الصادرات عندما تُرفع العقوبات. والمُتغيّر التابع في هذا النموذج هو تدفقات الصادرات والواردات مُقدّرة بالدولار الأمريكي. والمُتغيّرات المستقلة هي لوغاريتم إجمالي الناتج القومي (الدخل هنا) لبلدين اثنين، والمسافة واللغة بين كل بلدين اثنين من البلدان التي توفرت عنها بيانات. وأضفنا سلسلة من المُتغيّرات الصورية لقياس آثار العقوبات التجارية على التجارة الثنائية بين مجموعتين من البلدان. وتأخذ هذه المُتغيّرات القيمة واحد للسنوات 2012 و 2013 و 2014 التي تم فيها تشديد العقوبات، والقيمة صفر لبقية السنوات. والنموذج هو لوغاريتم خطي تُعرض فيه كل المُتغيّرات في شكل لوغاريتم طبيعي.

وتشتمل مجموعة البيانات على 28 بلداً (مُدرّجة في جدولي المرفق 1 و 2) وهي سنوية لفترة الأعوام 2000-2014. وتستند الانحدارات إلى نموذج الآثار المعيارية الثابتة التي تتضمن ثبات دخل البلد ومُتغيّرات صورية. ولتسهيل التحليل، يُقسّم شركاء إيران التجاريون إلى مجموعتين، عالمية وإقليمية (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع شاملة بلدانا حدودية في جنوب آسيا وآسيا الوسطى). والبيانات التجارية مأخوذة من قسم الإحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي (IMF DOTS)، وبيانات إجمالي الناتج القومي من مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي، ونشرة آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، وتم التعبير عنها بالدولار الأمريكي. ونتائج الانحدار مُدرّجة في جدولي المرفق 1 و 2.

والقوة التفسيرية الكلية للنموذج كما يُوضّحها جذرنا التربيعي R^2 والجذر التربيعي المعدل R^2 وكذلك القيم F كبيرة. وبسبب الشكل اللوغاريتمي للنموذج، فإن معاملات المُتغيّرات المستقلة يمكن تفسيرها على أنها المرونة. فعلى سبيل المثال، تغيّر نسبته 1 في المائة في إجمالي الناتج القومي للبلد المُصدّر سيمثّله تغيّر بالنسبة المئوية في التدفقات التجارية الثنائية على أساس معامل الانحدار لذلك المُتغيّر. وتُفسّر معاملات المتغيرات الصورية على أنها صدمات للقطاع تنجم عن تشديد العقوبات. ولغرض التحليل، نعتمد أس معامل المُتغيّر الصوري للبلدين كليهما ويُفسّر على أنه صدمة للقطاع لأن الصادرات/الواردات (المتغيّر التابع) يعبر عنها في شكل لوغاريتمي. ولذلك، يمكن تفسير معاملات المتغيرات الصورية على أنها تحولات بالنسبة المئوية في المتغير التابع حينما يأخذ المتغير الصوري القيمة واحد. وعلى سبيل المثال، إذا كان معامل متغير صوري هو -0.5- فإن المتغير الصوري حين يأخذ المعامل الصوري القيمة واحد، فإن قيمة الرقم الطبيعي E للأس -0.5-، هي 0.60 (قاعدة E للأس -0.5- = 0.60). وهذا يعني أنه نتيجةً للعقوبات فقد كانت التجارة الثنائية أقل حجماً بمقدار 0.60 ضعف أو بنسبة 40 في المائة. وفي هذه الدراسة أخذنا أس معامل الانحدار لكل من هذه المتغيرات (الصادرات والواردات) وطرحنا 1 للحصول على

نسبة التغير المئوية في مجموع الصادرات والواردات وتُظهر نتائج هذه الدراسة أن تشديد العقوبات كان له أثر كبير على التدفقات التجارية بين إيران وشركائها التجاريين الرئيسيين، وتسبب في تراجع كبير لها خلال الفترة 2012-2014 (راجع القسم الخاص بالتجارة الثنائية). ولو لم تُفرض هذه العقوبات، لكانت التدفقات التجارية أكبر بمقدار 17.1 مليار دولار على الأقل.

تقدير النتائج للصادرات

الجدول 1 بالمرق

شركاء عالميون				شركاء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			
T-Stat	الخطأ المعياري	Log (GNP _i *GNP _j)		T-Stat	الخطأ المعياري	Log (GNP _i *GNP _j)	
4.8	0.1	0.5	اليابان	5.8	0.1	0.6	مصر
7.0	0.1	0.8	كوريا الجنوبية	8.4	0.2	1.6	الهند
5.9	0.1	0.5	إيطاليا	-1.5	0.1	-0.1	الأردن
4.1	0.0	0.9	الصين	2.4	0.0	0.1	لبنان
3.4	0.1	0.4	سنغافورة	-0.8	0.5	-0.4	المغرب
4.1	0.1	0.4	ألمانيا	5.3	0.1	0.6	عمان
3.0	0.1	0.4	فرنسا	7.4	0.1	0.7	باكستان
-1.5	0.8	-1.2	الولايات المتحدة	6.0	0.1	0.4	قطر
5.6	0.2	1.0	المملكة المتحدة	9.3	0.1	0.7	روسيا
3.2	0.2	0.7	سويد	12.5	0.1	0.9	السعودية
4.0	0.2	0.7	هونغ كونج	5.4	0.1	0.5	سوريا
				18.4	0.0	0.8	تاجيكستان
				2.7	0.2	0.6	تونس
				14.0	0.1	0.9	تركيا
				6.3	0.1	0.4	تركمانستان
				21.9	0.0	0.5	الإمارات
				4.3	0.1	0.2	اليمن

ملاحظة: الجذر التربيعي لكل هذه الانحدارات يتراوح بين 0.80 - 0.98. واستخدمنا انحدار المربعات الصغرى العادية في هذه الدراسة. والمتغيرات المستقلة هي لوغاريتم (GNP_i*GNP_j) إجمالي الناتج القومي (الدخل هنا) لكل زوج من البلدان، والمتغير التابع هو لوغاريتم الصادرات بين كل بلدين اثنين مُعَيَّرًا عنه بالدولار الأمريكي للبلد (i) والبلد (j).

تقدير النتائج للواردات

الجدول 2 بالمرفق			
شركاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع			
T-Stat	الخطأ المعياري	Log (GNP _i *GNP _j)	
3.2	0.4	1.2	أفغانستان
1.4	0.2	0.2	البحرين
7.6	0.1	1.0	مصر
6.1	0.1	0.6	الهند
0.3	0.3	0.1	الأردن
1.6	0.4	0.7	العراق
8.5	0.1	1.0	الكويت
6.1	0.1	0.6	الهند
1.1	0.4	0.5	لبنان
12.2	0.1	0.8	باكستان
17.1	0.1	1.9	عُمان
1.5	0.1	0.2	روسيا
1.4	0.2	0.2	السعودية
2.9	0.3	0.9	سوريا
8.4	0.1	0.9	طاجيكستان
-1.1	-0.5	-0.5	تونس
11.1	0.1	0.9	تركيا
17.7	0.0	1.0	الإمارات
2.4	0.1	0.3	أوزبكستان
شركاء عالميون			
T-Stat	الخطأ المعياري	Log (GNP _i *GNP _j)	
12.1	0.04	0.5	اليابان
12.1	0.6	0.8	كوريا الجنوبية
4.2	0.07	0.3	إيطاليا
10.5	0.1	0.8	الصين
6.3	0.1	0.7	سنغافورة
3.6	0.1	0.4	ألمانيا
2.95	0.1	0.4	فرنسا
4.4	0.2	0.8	الولايات المتحدة
1.0	0.3	0.3	المملكة المتحدة
6.8	0.0	0.5	س هولندا
13.2	0.1	1.4	هونغ كونج

ملاحظة: الجذر التربيعي لكل هذه الانحدارات يتراوح بين 0.80 - 0.98. واستخدمنا انحدار المربعات الصغرى العادية OLS في هذه الدراسة. والمتغيرات المستقلة هي لوغاريتم (GNP_i*GNP_j) إجمالي الناتج القومي (الدخل هنا) لكل زوج من البلدان، والمتغير التابع هو لوغاريتم الصادرات بين البلدين مُعَيَّرًا عنه بالدولار الأمريكي للبلد (i) والبلد (j).

المرفق 3. إمكانيات إيران لتنمية الصادرات بعد رفع العقوبات

رفع العقوبات الدولية عن إيران قد يُتيح لهذا البلد فرصة اقتصادية كبيرة للتعافي من الكساد الحاد الذي شهده في الآونة الأخيرة، ولبدء مسيرة جديدة من أجل النمو على الأمد البعيد. ويتميز سكان إيران بصغر أعمارهم نسبياً وأنهم يتمتعون بحظ وافر من التعليم، ولهذا يُمكن أن يصبحوا قوة عمل عالية الإنتاجية إذا أُتيح للبلاد الحصول على رأس المال والتكنولوجيا وفرص السوق. وتمتلك البلاد أيضاً بنية تحتية ملائمة، وموارد طبيعية وفيرة ما قد يساعد على تسهيل الإنتاج. وفضلاً عن ذلك، فإن ثروتها الهائلة من الموارد الطبيعية، وديونها الخارجية التي لا تُذكر، تكفل لها إمكانيات الحصول على رأس المال والائتمان. وفي السنوات القليلة الماضية، تعرّض النمو الاقتصادي للبلاد من جراء تشديد العقوبات الدولية واتباع سياسات اقتصادية معيبة. والآن، وقد لاح في الأفق رفع العقوبات، يتمثل السؤال الرئيسي في أي السياسات يمكن أن يساعد إيران على إطلاق العنان لإمكانياتها الاقتصادية الهائلة. وتلعب السياسات التجارية والصناعية، على الأخص، أدواراً جوهرية في الطريقة التي تستغل بها إيران الفرص الوشيكة التي ستتاح لها في الأسواق العالمية، وتُعزّز نموها الاقتصادي على الأمد البعيد. ويُمكن تصميم تلك السياسات بحيث تساعد على قيام صناعات نشطة موجهة للتصدير لتكون أحد مُحركات النمو. مهما يكن من أمر، فإنه يوجد أيضاً احتمال أن تؤدي قفزة في صادرات الموارد الطبيعية والاحتياطات التي يمكن الوصول إليها إلى ارتفاع حقيقي ملموس في قيمة العملة الإيرانية وإهمال الصادرات غير الوقود.

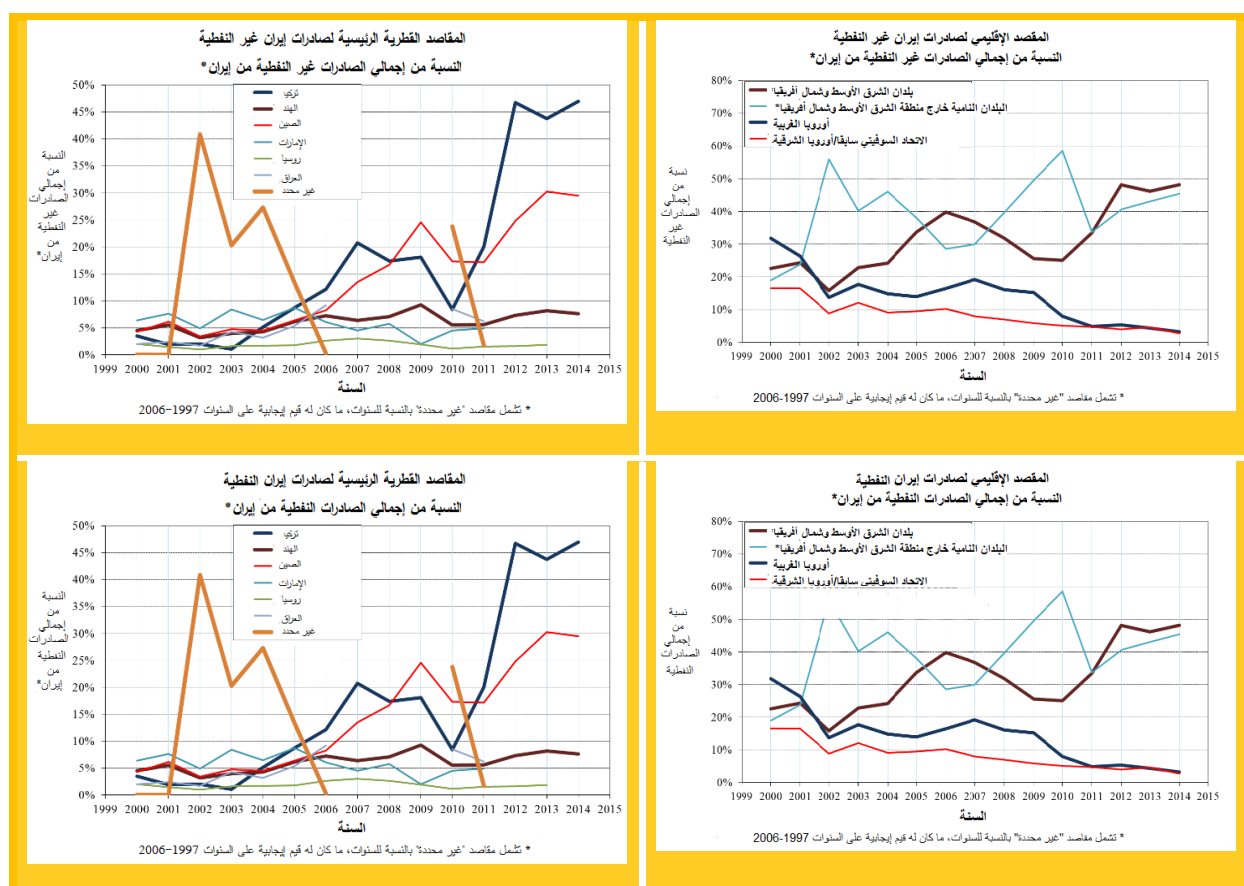
وتحتاج إيران إلى قطاع تصدير يتسم بالنشاط والحيوية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي والتنوّع ما يتيح لها خفض معدل البطالة المرتفع وتحقيق الرخاء الاقتصادي للقوة العاملة التي تتميز بصغر أعمارها وما تتمتع به من حظ وافر من التعليم. ويُتيح رفع العقوبات الدولية فرصاً لتنمية الصادرات. ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى ارتفاع حقيقي كبير في قيمة الريال الإيراني، وهو ما يتعارض مع هدف تحسين أداء الصادرات. وقد حدث هذا من قبل، ولكن محاولات الحكومة لمعالجة المشكلة عن طريق تطبيق نظام للدعم لم تنجح ولا يمكن الاستمرار فيها. ولتعزيز أداء الصادرات وضمان أن يعود بالنفع على الاقتصاد ككل، فإن الخطوة الرئيسية هي معالجة الارتفاع الحقيقي للعملة في المقام الأول. وقد يبدو هذا أمراً لا يمكن تفاديه بسبب عائدات إيران الكبيرة من الموارد الطبيعية، التي تؤدي في العادة إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية. مهما يكن من أمر، فإن سعر الصرف الحقيقي يعتمد أيضاً على المعروض من السلع والخدمات المحلية غير القابلة للتداول خارجياً. وإذا كانت القوة العاملة، والعوامل المحلية الأخرى المُستخدمة في الإنتاج مُنتجة، فإنها قد تساعد الصناعة المحلية على اكتساب القدرة على المنافسة حتى إذا شهدت البلاد تدفقات وافدة كبيرة من النقد الأجنبي.

ولتحقيق هذا، يجب على الحكومة أولاً تحسين درجة توافر خدماتها وفعاليتها. فالخدمات العامة واحدة من أهم العوامل غير القابلة للتداول خارجياً والتي قد تكون حاسمة في تحديد قدرة اقتصاد بلد ما على المنافسة. وإذا كانت الخدمات التي تقدمها الحكومة تتسم بالكفاءة والانتظام، فإنها لا تجعل المواطنين سعداء فحسب، بل قد تجعلهم عناصر منتجة وقادرين على المنافسة في الأسواق

العالمية. ويتضمن هذا قطاعا اتباع سياسات تجارية أقل تقييدا، وترشيد الإجراءات الخاصة بالتصدير والاستيراد وكذلك إصدار التراخيص والرخص اللازمة لأنشطة الأعمال. وهناك جانب آخر من الخدمات الحكومية اللازمة للنهوض بالصادرات هو توفير معلومات أنشطة الأعمال، وفرص التواصل الشبكي، ولاسيما لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال القنصليات في شتى أنحاء العالم. وخطوة أخرى متصلة لكنها أبعد أمداً هي تحسين إجراءات النقاضي وإمكانية التعويل عليها لضمان حل المنازعات حلاً منصفاً وسريعاً.

ويجب أن يتركز محور آخر للسياسة على البنية التحتية. والبنية التحتية في إيران ملائمة في كثير من الأبعاد للمستوى الحالي للنشاط الاقتصادي. ولكن، إذا تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي، فإن أجزاء من البنية التحتية مثل المطارات والموانئ والطرق وإمدادات مياه الشرب سرعان ما تشهد اختناقات كبيرة. فضلاً عن ذلك، فإن بعض جوانب البنية التحتية تُشكّل بالفعل مُعوقات، أبرزها خدمات الإنترنت واتصالات الهاتف المحمول التي يتعيّن توسيعها وتسريعها بدرجة كبيرة. ونظراً لأن توفير بنية تحتية منتظمة تتسم بالكفاءة يستغرق وقتاً طويلاً، فإنه ينبغي للحكومة أن تعمل على التخطيط والتنفيذ في هذا المجال على وجه السرعة.

الشكل 2 بالمرفق. مقاصد الصادرات الإيرانية



المصدر: تم احتسابها على أساس قاعدة بيانات الحلول التجارية العالمية المتكاملة (WITS) wits.worldbank.org.

يجب أن يتركز محور ثالث من سياسات النهوض بالصادرات في إيران على مساندة أنشطة الإنتاج ذات التكنولوجيا المتطورة وتدريب الأيدي العاملة. وبالنظر إلى عائدات إيران من مواردها الطبيعية وما يستتبعها من ارتفاع مستويات دخلها، فإن العمال الإيرانيين لا يمكنهم المنافسة في الأنشطة التي تمارسها في العادة معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويجب على مؤسسات الأعمال الإيرانية تعلية سقف أهدافها من حيث جودة المنتج والتكنولوجيا وأن تعتمد على الابتكار في جهودها لتحقيق القدرة التنافسية. وقد يكون هذا هدفاً ميسوراً حتى في الأمد القصير، لأن السوق الإيرانية كانت معزولة نسبياً واضطر الكثير من المحترفين الذين يتمتعون بحظ وافر من التعليم إلى الارتجال لتلبية احتياجاتهم التكنولوجية. ويمكن تنظيم هذا المعين من المواهب حتى ينتهج الابتكار في التفكير بطرق جديدة مُبدعة. ويمكن لرواد الأعمال الإيرانيين المغتربين أيضاً المشاركة في توفير ما هو ضروري من المهارات التكميلية وقدرات التواصل الشبكي العالمي. وفي الواقع، يوجد عدد كبير من رواد الأعمال الذي قاموا بالفعل بتنظيم وتنفيذ جهود لتحقيق التواصل بين المبتكرين داخل إيران.

الجدول 3 بالمرفق. مؤشرات الاقتصاد الكلي في إيران

نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي (%)	نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%)	نمو إجمالي الناتج المحلي (%)	
-22.3	-0.9	-9.4	1979
-67.3	-0.3	-23.2	1980
6.9	-7.0	-5.0	1981
128.1	2.1	22.8	1982
2.0	13.1	9.7	1983
-20.5	-2.4	-7.6	1984
1.8	1.8	1.8	1985
-13.7	-8.5	-9.8	1986
14.4	-4.1	0.2	1987
8.8	-10.4	-5.3	1988
6.3	5.7	5.9	1989
19.4	11.7	14.0	1990
13.4	11.8	12.3	1991
0.4	4.3	3.1	1992
5.0	-0.3	1.4	1993
-6.1	1.6	-0.9	1994
1.1	3.4	2.7	1995
0.6	7.5	5.4	1996

-5.7	3.5	0.8	1997
2.1	2.2	2.2	1998
-6.3	4.7	1.7	1999
8.8	4.6	5.7	2000
-10.5	6.4	2.1	2001
2.4	9.8	8.1	2002
14.5	6.7	8.4	2003
2.4	5.3	4.6	2004
0.1	8.1	6.3	2005
2.2	7.1	6.1	2006
1.1	9.4	7.7	2007
-0.8	1.0	0.6	2008
-5.4	2.8	1.3	2009
4.2	7.0	6.5	2010
-1.0	5.4	4.3	2011
-37.4	-0.9	-6.8	2012
-8.9	-1.1	-1.9	2013

معدل نمو الخدمات (%)	معدل نمو التشييد (%)	معدل نمو الصناعات التحويلية والتعدين (%)	معدل نمو الزراعة (%)	
-0.6	-23.1	-19.5	6.1	1979
-1.1	-2.2	1.9	3.7	1980
-11.0	-19.0	-8.6	1.8	1981
-2.3	11.3	5.4	7.1	1982
8.3	22.6	17.8	4.6	1983
-1.4	-19.1	-6.8	7.3	1984
2.1	-7.9	-4.9	7.9	1985
-14.2	13.6	4.1	4.8	1986
-7.8	-5.6	1.8	2.5	1987
-9.2	-34.3	-17.3	-0.6	1988
6.7	-0.5	2.2	4.3	1989
10.6	3.0	17.5	11.0	1990
10.4	29.3	23.6	5.6	1991
4.1	5.6	2.0	10.3	1992
0.5	0.2	-2.2	1.0	1993
2.3	-1.4	2.1	2.1	1994
3.1	-6.4	-1.9	3.7	1995
5.8	19.7	17.9	3.3	1996
4.5	-6.4	4.4	1.0	1997

3.4	-7.6	-3.8	10.6	1998
3.1	12.5	11.0	-7.3	1999
3.0	8.8	10.2	3.5	2000
5.1	14.0	13.2	-2.3	2001
7.1	18.8	14.3	13.6	2002
7.6	-1.1	6.6	5.0	2003
7.5	0.3	3.2	0.3	2004
8.4	2.7	7.7	11.3	2005
8.9	-3.3	5.2	5.6	2006
11.0	23.0	8.0	2.9	2007
0.4	13.1	6.7	-23.0	2008
2.6	-3.2	4.2	9.6	2009
6.7	1.0	7.9	4.9	2010
5.8	2.5	5.0	-0.1	2011
1.1	-3.6	-6.4	3.7	2012
-1.5	-3.1	-2.9	4.7	2013

معدل البطالة (%)	معدل التخضم (%)	صافي أرصدة رأس المال، إجمالي (مليار ريال)	صافي أرصدة رأس المال، النفط والغاز (مليار ريال)	صافي أرصدة رأس المال، الكهرباء والغاز والمياه (مليار ريال)
1978	...	2738353	175819	197364
1979	...	2891706	180327	201841
1980	...	3027262	174241	206572
1981	...	3126699	174037	215655
1982	...	3198708	175430	225122
1983	...	3355789	183758	237690
1984	...	3505982	189124	249810
1985	...	3559568	175669	254665
1986	14.2	3530435	166204	253244
1987	...	3564523	151415	253468
1988	...	3545968	145286	253043
1989	...	3588509	140359	255940
1990	...	3568450	138690	255853
1991	...	3720992	139152	271476
1992	...	3854575	137030	279842
1993	...	3943487	135366	295318
1994	...	4000791	136158	302912
1995	...	4043842	137229	309161
1996	9.1	4139621	147200	313182

318110	156044	4253212	...	13.1	1997
319549	164490	4366981	...	12.5	1998
319536	181015	4489635	20.1	13.5	1999
321085	197321	4630609	12.6	14.3	2000
325672	217988	4843668	11.4	14.2	2001
333910	230491	5073888	15.8	12.8	2002
342706	243732	5318709	15.6	11.8	2003
350804	263142	5583078	15.2	10.3	2004
364660	286071	5855058	12.1	11.5	2005
376151	302228	6102945	11.9	11.3	2006
390591	322509	6391414	18.4	10.5	2007
408202	342772	6727578	25.4	10.4	2008
427743	365276	7067326	10.7	11.9	2009
446687	365335	7416106	12.4	13.5	2010
462276	351457	7770045	21.5	12.3	2011
465164	342802	7939219	30.5	12.1	2012
...	34.7	10.4	2013

أثون البناء المصدر، جميع المناطق الحضرية	العجز/الفائض بالموازنة (%) من إجمالي الناتج المحلي	ميزان الحساب الجاري (%) من إجمالي الناتج المحلي	الصادرات (فوب)، البضائع (مليون دولار)	الواردات (فوب)، البضائع (مليون دولار)	الصادرات غير النفطية (مليون دولار)
1978	71637	-11.2
1979	114021	-8.2
1980	152120	-14.3
1981	155543	-11.5
1982	116785	-6.2
1983	140826	-6.6
1984	148533	-4.3
1985	129670	-4.1
1986	113116	-9.0
1987	107127	-7.6
1988	93345	-9.7
1989	118516	-4.2
1990	105483	-1.1
1991	105356	-2.1
1992	94860	-1.2
1993	108879	-0.6
1994	123236	0.2
1995	135415	0.1
1996	138645	0.1
1997	130510	-1.0	2.0	18602	2670
1998	132894	-4.8	-3.8	13104	2445
1999	138843	-0.1	4.8	20882	2905
2000	136307	-0.1	9.2	28475	3519
2001	146033	0.0	1.5	23989	3836
2002	161333	-3.6	1.7	28110	4325
2003	148941	-3.5	-0.5	33992	5585
2004	135973	-3.1	-0.1	43835	6386

8734	43382	64525	8.0	-3.1	129729	2005
11525	49987	76190	9.2	-6.2	172602	2006
13162	58240	97667	11.4	-3.1	208922	2007
14670	70175	101289	6.4	-5.6	176683	2008
18369	69247	88326	2.6	-4.2	139458	2009
22597	75458	112788	6.5	-1.1	180994	2010
26658	78027	145806	11.1	-0.8	191382	2011
29213	68712	97271	4.7	-0.6	186809	2012
28226	60047	93015	...	-0.9	...	2013

إجمالي الناتج المحلي (بالقيمة الحالية للدولار)	إنتاج النفط الخام (ألف برميل يوميا)	صادرات النفط الخام (ألف برميل يوميا)	سعر الصرف الرسمي (دولار/ريال إيراني)	سعر الصرف غير الرسمي (دولار/ريال إيراني)
1978	4252	3455	70	100
1979	3433	2632	70	141
1980	1476	770	71	200
1981	1441	791	80	270
1982	2684	1686	84	350
1983	2709	2045	87	450
1984	2371	1607	92	580
1985	2504	1460	88	614
1986	2176	1250	77	742
1987	2460	1546	70	991
1988	2557	1647	69	966
1989	2947	1823	72	1207
1990	3231	2224	67	1412
1991	3366	2460	68	1420
1992	3484	2397	1459	1498
1993	3609	2184	1653	1806
1994	3603	2220	1750	2635
1995	3612	2290	1750	4036
1996	3610	2441	1754	4446

4782	1755	2342	3623	115	1997
6468	1755	2300	3666	106	1998
8634	1755	2079	3373	113	1999
8131	1755	2345	3660	104	2000
7925	1755	2208	3574	127	2001
7991	7958	2021	3305	129	2002
8323	8282	2396	3736	152	2003
8747	8719	2548	3834	181	2004
9042	9023	2602	4106	218	2005
9226	9195	2433	4051	258	2006
9357	9285	2480.5	4058	337	2007
9667	9574	2370.8	3946	391	2008
9979	9920	2056	3557	397	2009
10601	10339	2021	3536	464	2010
13568	10962	2032.7	3619	564	2011
26059	12260	1803.1	3732	419	2012
...	380	2013

المصدر: البنك المركزي الإيراني وصندوق النقد الدولي.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي

الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد 5، يوليو/تموز 2015

الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران

<http://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-quarterly-economic-brief>



مجموعة البنك الدولي